المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والاسكان وسياسة المدينة

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير

الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب

جهة طنجة تطوان الحسيمة

دجنبر 2019

« وإذا كانت هنالك من جهات تحظى ببالغ اهتمامنا, وتجسد خيارنا الاستراتيجي لجعل الجهة فضاء محفزا على الاستثمار, فهي أقاليمنا الشمالية والجنوبية التي نعمل على أن تكون نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة »

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد 30-07-2002

«...ندعو لبلورة رؤية جماعية مشتركة، حول منظومة متكاملة لإعداد التراب، تقوم على الاستشراف، وتروم ترشيد استغلال المجال والموارد المتاحة، وتساهم في إعادة التوازن للشبكة الحضرية، وتقوية قدراتها على التكيف والتأقلم مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، مع العمل على تقليص الفجوة بين المجالات الحضرية والأحياء الهامشية والمناطق القروية»

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في أشغال المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية. دجنبر 2017 بالرباط.

الفهرس

I. مقدمة عامة 3

II. مهام الدراسة 4

1. نبذة مختصرة عن مراحل الدراسة 4

2. أهم المرجعيات 5

III. مؤشرات العرض الترابي الجهوي 7

1. المؤشرات الديمغرافية 7

2. البيئة و الموارد الطبيعية 11

3. التنمية البشرية 15

4. البنية التحتية و التجهيزات 18

5. القطاعات الإنتاجية و الإقتصادية 20

6. المشاريع المهيكلة بالجهة 24

7. تنزيل الاستراتيجيات الوطنية على مستوى الجهة 26

IV. الإكراهات والاختلالات الترابية الرئيسية 31

V. التوجهات الكبرى لاعداد الترب بالجهة 37

1. الخصوصيات و المخطط الوظيفي 37

2. التوجهات والاختيارات الإستراتيجية 40

VI. خلاصة عامة 46

قائمة البيانات

مسطرة اعداد إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب و تحيينه و تقييمه..... 4

معدل نسبة النمو في المدن الكبرى 2004-2014..... 8

معدل النمو السنوي 2004-2014..... 8

نسبة تركيز ساكنة الجهة حسب الاقاليم حسب الوسط 10

التضاريس و الشبكة الهيدروغرافية..... 12

خريطة هيدرولوجية الجهة..... 13

المواقع ذات الأهمية البيولوجية و الإيكولوجية..... 15

نسبة الفقر بالجهة..... 17

خريطة البنية التحتية..... 19

أهم المشاريع المهيكلة بالجهة 25

المخطط الوظيفي للجهة..... 40

I. مقدمة عامة

جاءت تسمية الجهة بعد التعديل الذي شمل الظهير الشريف المؤسس للجهات والذي أبقى على الحدود الجغرافية لجهة طنجة تطوان كاملة مع إلغاء ولاية تطوان، وألحق إلى الجهة إقليم الحسيمة مع إلغاء جهة تازة الحسيمة تاونات. فالجهة تتكون من ثلاث أسماء تمثل المدن الكبرى للجهة و هي مدينة طنجة و تطوان والحسيمة.

تتمتع جهة طنجة تطوان الحسيمة بموقع جغرافي إستراتيجي متميز يجعل منها صلة وصل، مجال التقاء، و بوابة مشرعة على أوروبا وتشرف على الربط بين المحيط الأطلسي والمتوسط. و تتميز الجهة بتنوع مؤهلاتها الاقتصادية، والطبيعية التي تعد إرثا إنسانيا وبيولوجيا متفردا.

تعتبر طنجة-تطوان-الحسيمة، الجهة الاقل مساحة في المغرب لكنها الاكثر تطورا ديموغرافيا والاكثر كثافة سكانيا. كما أن المجال الحضري الذي يشكل 5 في المائة من مجموع المساحة، يستقبل 61 في المائة من إجمالي عدد السكان مع بنية حضرية مستقطبة بالثنائي طنجة -تطوان. و تعتبر طنجة-أصيلة من بين 4 عمالات وإقليم اللذين تتجاوز ساكنة كل واحد منهم المليون نسمة على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة أن مدينة طنجة سجلت اعلى معدل للنمو السكاني لكبريات المدن (3.26 % ما بين 2004 و 2014).

حققت جهة طنجة تطوان الحسيمة خلال السنين الأخيرة دينامية متسارعة وملحوظة ونموا مضطردا في مختلف المجالات. طفرة تجلت بالأساس في الأوراش الكبرى، والبرامج المهيكلة. ودالك من خلال إنجاز العديد من المشاريع الكبرى (الميناء المتوسطي، الطريق السريع، الخط السريع ، المشاريع الحضرية الكبرى.....). مما بوأ الجهة لتصبح ثاني أقوى قطب اقتصادي في البلاد. وتأتى ذلك عامة بفضل الإرادة الملكية من أجل جعل الجهة أحد الأقطاب التنموية الأساسية ببلادنا، بفضل المشاريع الكبرى والمهيكلة، وبرامج التأهيل الترابي والتنمية المجالية. وكذلك من خلال تنزيل مجموعة من للاستراتيجيات الوطنية على صعيد الجهة. وهو ما مكن الجهة من تحقيق قفزة نوعية جعلتها تتموقع في المرتبة الثالثة بعد أن كانت الخامسة على الصعيد الوطني، بنسبة 10 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الأربع سنوات الأخيرة.

لكن في المقابل تعاني الجهة من مجموعة من الإكراهات والاختلالات، أهمها وجود تفاوتات كبيرة بين الأقاليم، نمو حضري غير منتظم ، ضغط على الشريط الساحلي ، نقص على مستوى التجهيزات بالنسبة للمراكز القروية و ضعف في بعض المؤشرات الاجتماعية.

على الصعيد الترابي، انخرطت الجهة في تنزيل الجهوية المتقدمة، الذي تبناه المغرب كخيار استراتيجي للتنمية مع التأكيد على أهمية دور الجهة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى في عمليات برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب التي أصبحت لها مرجعية دستورية (الفصل 143 من دستور 2011) . هكذا أصبحت الجهات مستوى ترابيا يحظى بأهمّية خاصة، بإعطائها مكانةً الصدارة، وإطارا مناسبا لتحقيق الاندماج بين السياسات القطاعية وتحقيق الانسجام بين جهود وأشكال تدخل مجموع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بالمجال الترابي.

وقد جعل القانون التنظيمي للجهات، إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب من الاختصاصات الذاتية للجهة. و يعتبر هذا التصميم بمثابة وثيقة إستراتيجية مرجعية للجماعات الترابية وخصوصا المجلس الجهوي حيث تهدف إلى ضمان انسجام في تدخلات الدولة و تدعيم التنسيق بين الفاعلين المحليين.

و استنادا إلى المرسوم رقم 583 . 17 . 2 المحدد لمسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب و تحيينه و تقييمه، يتوجب على السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب مواكبة مسلسل إعداد التصاميم الجهوية. أولا من خلال وضعها للإطار التوجيهي للسياسات العامة لإعداد التراب على مستوى الجهة. مع مراعاة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب المعتمدة على المستوى الوطني و آخذا بعين الاعتبار التنزيل الأمثل للسياسات القطاعية الحكومية على مستوى الجهة. وثانيا من خلال تاطير و مواكبة مراحل انجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب.

ووعيا بالرهانات الهامة المرتبطة بالتنزيل الناجح للجهوية و تماشيا مع المقتضيات الاجرائية المتعلقة بانجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب و الأهداف الإستراتيجية لوزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة 2017-2021، قرر قطاع إعداد التراب الوطني و التعمير من خلال المفتشية الجهوية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة إنجاز اطار مرجعي محدد لتوجهات إعداد التراب و التنمية الترابية على المستوى الجهوي.

تسعى هذه الدراسة إذن إلى وضع توجهات للسياسة العامة لإعداد التراب. و لهذا الغرض سيكون لزاما معرفة المؤهلات و الإشكالات الجهوية و أيضا الخيارات التنموية التي يمكن الاعتماد عليها لبلورة رؤية واضحة وتوجهات مستقبلية للتنمية الجهوية.

II. مهام الدراسة

1. نبذة مختصرة عن مراحل الدراسة

تتكون هذه المهمة من مرحلتين:

- **التشخيص الترابي و التوجهات القطاعية**
  - √ إعداد تشخيص استراتيجي يمكن من إبراز أهم الإختلالات و الرهانات المجالية اعتمادا على المعطيات المتاحة حاليا.
  - √ تقديم تقرير تركيبي لتنزيل أهم التوجهات الإستراتيجية القطاعية الوطنية ارتباطا بالخصوصيات المجالية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.
- **التوجهات الإستراتيجية لسياسة إعداد التراب على المديين القريب و المتوسط**
  - √ تحديد التقاطعات و نماذج التكامل الترابي للإستراتيجيات و البرامج القطاعية؛
  - √ تحديد التوجهات و الأولويات المؤطرة لسياسة إعداد التراب في إطار اندماجية الإستراتيجيات القطاعية و تحديد الوظائف المجالية للجهة. و سيعتمد إنجاز هذه الوثيقة على الدراسات الموضوعاتية و الإستشرافية المنجزة من طرف الوزارة و على مختلف الإستراتيجيات و البرامج القطاعية. و في الاخير سيتم إعداد تقرير موجز خاص بالإطار التوجيهي لسياسة إعداد التراب على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

مسطرة اعداد إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب و تحيينه و تقييمه(المرسوم رقم 583 . 17 . 2 بتاريخ 28 شتنبر 2017)

2. أهم المرجعيات

- **التوجهات الملكية السامية**

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني بتاريخ 12 ماي 2004

« لقد حرصنا على افتتاح أشغال الدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني لما نتوخاه بإحداثنا لهذه الهيئة، من التئام كل المكونات الوطنية وتضافر جهودها في نطاق فضاء رحب للدراسة والحوار والتشاور حول إعداد التراب الذي نعتبره رهانا حيويا لتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة والمتوازنة لبلادنا وذلك بضمان تكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة»

مقتطف من خطاب العرش 30 يوليو 2007

« ... ولكي نجعل التنمية المستدامة لبلدنا تسير بخطى متوازنة بين الحواضر والبوادي، فإنه ينبغي، النهوض بالتنمية الحضرية، ضمن سياسات متناسقة للمدينة، من شأنها جعل حواضرنا مجالا رحبا للعيش الكريم، وتجسيد القيم المغربية الأصيلة، في حسن الجوار والتضامن، والتمازج الاجتماعي ..... »

- **دستور 2011**

الفصل 35: تعمل الدولة على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية وعلى حقوق الأجيال القادمة. تسهر الدولة على ضمان تكافئ الفرص للجميع والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا .

المادة 143 : تتبوأ الجهة، تحت إشراف رئيس مجلسها، مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات الترابية.

- **القانون التنظيمي المتعلق بالجهات**

المادة 81 : تمارس الجهة اختصاصات ذاتية في مجال التنمية الجهوية، كما تقوم بإعداد وتتبع تنفيذ برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب.»

المادة 88: .....يعتبر التصميم الجهوي لاعداد التراب وثيقة مرجعية للتهيئة المجالية لمجموع التراب الجهوي.

المادة 89: يهدف التصميم الجهوي لإعداد التراب، على وجه الخصوص، الى تحقيق التوافق بين الدولة و الجهة حوا تدابير تهيئة المجال و تأهيله وفق رؤية استراتيجية و استشرافية....

- **المرسوم التطبيقي للقانون 14-111 (عدد 583 -17- 2)**

المادة 2 : يتعين، عند إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب، مراعاة الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب على مستوى الجهة.

تتولى السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني بوضع الإطار التوجيهي المشار إليه في الفقرة السابقة، بعد استطلاع رأي لجنة وزارية يحدد تأليفها وكيفية سيرها بمرسوم، مع مراعاة توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني وأخذا بعين الاعتبار التنزيل الأمثل للسياسات القطاعية للحكومة على مستوى الجهة.

• التصميم والميثاق الوطنيين لإعداد التراب

يعد الميثاق الوطني لإعداد التراب ، الذي تم تبنيه سنة 2004 ، وثيقة مرجعية تتوج أهم الخلاصات والتوجهات المنبثقة عن الحوار الوطني، كما يترجم المبادئ الرئيسية والتوجهات العامة للسياسة الوطنية المرتبطة بإعداد التراب الوطني.

التصميم الوطني لإعداد التراب: يعتبر إطارا مرجعيا ومخططا استراتيجيا ، ويحدد مجموع اختيارات وتوجهات الدولة في ميدان إعداد التراب. وقد تمت المصادقة عليه كإطار مرجعي منذ سنة 2004

و قد خلص الميثاق الوطني لإعداد التراب والتنمية المستدامة إلى طرح ستة مبادئ مهيكلة للتوجهات العامة لسياسة إعداد التراب الوطني. وتروم هذه المبادئ: دعم الوحدة الترابية الوطنية. خلق تنمية مستدامة، محورها الرئيس ي هو العنصر البشري ، ضمان الفعالية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي، خلق انسجام بين الإنسان ومحيطه، التضامن بين جميع مكونات التراب الوطني و تحقيق الديموقراطية وإشراك المواطن في تدبير شؤون حياته اليومية.

III. مؤشرات العرض الترابي الجهوي

1. المؤشرات الديمغرافية

انتقل عدد السكان بالجهة من2,8 مليون نسمة سنة 2004 إلى3,6 مليون نسمة حسب الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014.

ويمثل عدد سكان الجهة 10,6 % من مجموع سكان المغرب فيما لا تمثل مساحتها سوى 2,4% من مساحة المغرب.

و في ظرف 20 سنة عرفت الجهة زيادة سكانية بلغت حوالي 1,5 مليون نسمة و هذا ما جعلها من بين الجهات الأكثر كثافة من حيث عدد السكان فحسب الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014 بلغت كثافة السكان بالجهة 222,2 ساكن في الكلم المربع مقابل 47 على المستوى الوطني.

و على مستوى الجهة تعرف الكثافة السكانية تباينا كبيرا، فإذا كان الساحل و الجنوب الشرقي يتميزان بكثافة مرتفعة فإن وسط الجهة يعرف كثافة منخفضة. وهكذا فإن عمالة طنجة أصيلة تأتي في المقدمة إذ تضم 29,87 % من ساكنة الجهة متبوعة على التوالي بكل من تطوان 15,48 % العرائش 13,98 % شفشاون 12,88% الحسيمة 11,25% وزان 8,46 % المضيق الفنيدق 5,8 % و أخيرا الفحص أنجرة 2,15% .

تتميز الجهة بارتفاع نسبة التمدن، و هكذا فإن نسبة الساكنة الحضرية تبلغ 59,90 % أقل بقليل من نسبة الساكنة الحضرية على المستوى الوطني (60,35%). لكن على مستوى النمو الحضري فإن معدل الجهة (2,45 %) يفوق المعدل الوطني (1,86%) و هذا ما يفسر كون أكثر من 60% من سكان الجهة يتمركزون في مساحة لا تفوق 5% من مساحة الجهة.

01. نمو ديمغرافي يفوق معدل النمو الوطني

انتقل عدد سكان جهة طنجة تطوان الحسيمة من 3 068 333 نسمة سنة 2004 إلى 3 556 729 سنة 2014 أي بنسبة نمو إجمالي بلغت 15,9 % و به أصبحت الجهة تمثل 10,5 % من مجموع سكان المغرب بعدما كانت تمثل 10,3 % سنة 2004 .

و بالنسبة لمعدل النمو السنوي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014 فقد تزايد عدد السكان بمعدل نمو بلغ 1,49 % في السنة و هي نسبة تفوق نظيرتها على المستوى الوطني (1,25 %).

و بحسب وسط الإقامة فقد تزايد السكان الحضريون بنسبة 2,45 % سنويا في الوقت الذي تزايد فيه السكان القرويون بنسبة 0,25% فقط. و مقارنة مع المستوى الوطني فقد تزايد السكان الحضريون بنسبة 1,86 % و السكان القرويون بنسبة 0,39% .

أما حسب الأقاليم فإن عمالات المضيق الفنيدق و طنجة أصيلة هما اللتان عرفتا أكبر نسب نمو سنوي بالجهة و ذلك ب 4,08%

و 3,08 % على التوالي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن إلحاق إقليم الحسيمة بجهة طنجة تطوان قلل نوعا ما من لمس الدينامية الديمغرافية الحقيقية للجهة. فبالنظر إلى التقسيم الجهوي السابق فإن جهة طنجة تطوان سجلت معدل نمو سنوي فاق نظيره على مستوى الدار البيضاء الكبرى (1,68 % مقابل 1,46 %). في نفس الوقت و حسب التقسيم الجهوي السابق فإن جهة تازة الحسيمة تاونات سجلت معدل نمو سنوي ضعيف جدا (0,01 %) في الوقت الذي سجلت فيه مدينة طنجة معدل نمو سنوي بلغ 3,26 % مقابل 0,24 % على مستوى مدينة الحسيمة.

حسب التقسيم الجهوي السابق شكل سكان جهة طنجة تطوان 9,3 % من سكان المغرب سنة 2014 مقابل 8,6 سنة 1994 و هذا يبين تزايد تمثيلية سكان الجهة مقارنة مع الصعيد الوطني، و قد تم إحصاء 3,14 مليون نسمة سنة 2014 مقابل 2,22 مليون نسمة سنة 1994 دائما حسب التقسيم الجهوي السابق.

يشار كذلك إلى كون التجمعات السكنية المجاورة للمدن الكبرى بالجهة عرفت نموا ديمغرافيا مرتفعا كما هو الحال بالنسبة لكزناية التي سجلت نموا بنسبة 8 %، مدن الساحل التطواني بنسبة نمو فاقت 4 %. و قد سجلت العديد من المراكز الصاعدة استقطابا ملحوظا مما انعكس على نسبة النمو و هذا هو الحال بالنسبة لمركز جماعة أيت يوسف أوعلي بإقليم الحسيمة حيث سجلت نسبة النمو 9,87 %، مركز إيساغن 4,21 %، مركز باب تازة 3,9 % و مركز العوامرة 7,72 %

السكان القانونيين للمملكة في شتنبر 2014 بالمدن الكبرى

المدينة	إحصاء 2004		إحصاء 2014			معدل النمو السنوي
	السكان	الأسر	المغاربة	الأجانب	السكان	الأسر
الدار البيضاء	3 032 116	639 201	3 335 481	24 337	3 359 818	819 954	1,03
فاس	950 240	194 582	1 108 557	3 515	1 112 072	257 739	1,59
طنجة	687 667	147 637	942 807	5 145	947 952	239 243	3,26
مراكش	826 634	170 342	922 758	6 092	928 850	217 245	1,17
سلا	760 186	158 260	888 087	2 316	890 403	213 477	1,59
مكناس	538 343	114 407	630 887	1 192	632 079	151 579	1,62
الرباط	625 336	144 225	564 936	12 891	577 827	151 670	-0,79

معدل نسبة النمو في المدن الكبرى -2004 2014 (الإحصاء العام للسكان و السكنى 2014)

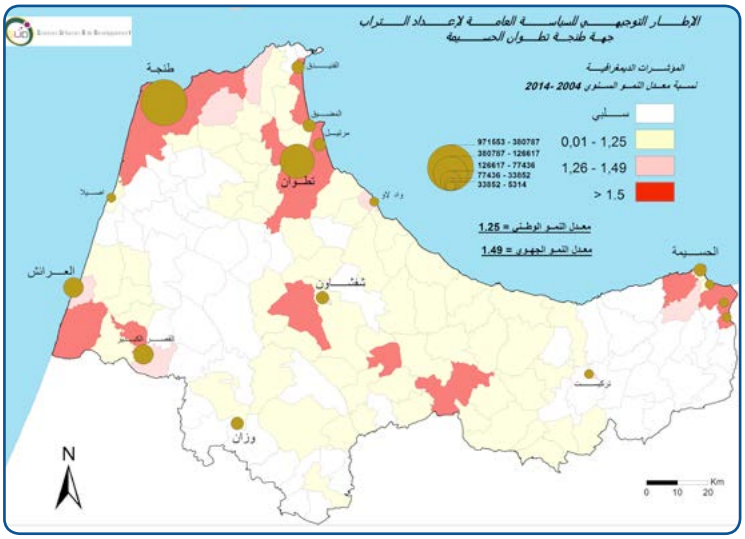

معدل النمو السنوي 2004-2014 (الإحصاء العام للسكان و السكنى 2014)

02. التمدن

يبلغ عدد السكان الحضريين بالجهة 2 131 725 نسمة مقابل 1 425 004 نسمة بالوسط القروي. و يشار إلى أن 93,9 % من نسبة النمو الديمغرافي بالجهة تمت على مستوى الوسط الحضري خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014 و بذلك بلغت نسبة النمو الحضري 2,45 % مقابل 0,21 % فقط بالوسط القروي. و هذا يمكن تفسيره، إضافة إلى النمو الطبيعي للسكان، بتوسيع المدار الحضري و بخلق مراكز حضرية جديدة.

وعليه فقد بلغت نسبة التمدن بالجهة 59,9 % سنة 2014 مقابل 60,4 % على المستوى الوطني مع و جود اختلافات ما بين الأقاليم و العمالات و تبقى عمالة طنجة أصيلة و المضيق الفنيدق أكثر تمدنا بالجهة بنسبة 94,3 %.

و تضم المدن التي يتجاوز عدد سكانها 100 000 نسمة (طنجة تطوان القصر الكبير و العرائش) 74 % من السكان الحضريين أما المدن المتوسطة (بين 50 000 و 100 000 نسمة) (الفنيدق، مارتيل، وزان، الحسيمة و المضيق) فقد تزايد وزنها الديمغرافي من 10 % إلى 14,7 % خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014 و ذلك على حساب المدن التي يتراوح عدد سكانها بين 10 000 و 50 000 و التي تراجع وزنها الديمغرافي خلال نفس الفترة من 12,3 % إلى 7,7 %.

03. بنية السكان

تتميز بنية السكان بالجهة بالحجم المتوسط للأسر إذ يبلغ معدل الأسرة الواحدة 4,4 من الأشخاص و هي نسبة قريبة جدا من النسبة المسجلة على الصعيد الوطني 4,63 شخص. و يبلغ هذا المتوسط 4 أشخاص في المدن مقابل 5,2 في الوسط القروي. و يشار إلى أن معدل عدد أفراد الأسرة عرف تراجعا خلال العشرية الأخيرة.

04. مؤشر الخصوبة

عرف المعدل التركيبي للخصوبة تراجعا ملحوظا بحوالي 36 % و يرجع ذلك أساسا إلى التراجع في هذا المعدل بالوسط القروي حيث انتقل من 3,7 إلى 2,4 أطفال لكل امرأة بين سنة 2004 و2014. هذا التراجع يهم الوسطين الحضري و القروي وينسجم مع التوجه العام على الصعيد الوطني، و يمكن تفسيره بكون سن الزواج الأول عند النساء عرف تطورا مهما ناهيك عن الإستخدام المتزايد لوسائل منع الحمل في الوسطين الحضري و القروي. كما يمكن تفسير تمدد فترة العزوبة بطول مدة التمدرس وتطور العقليات و البطالة و أيضا بالصعوبات المتعلقة بالحصول على السكن.

05. هرم الأعمار

تبقى التركيبة العمرية نسبيا مطبوعة بالفتوة رغم أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تراجعت خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014. هذه الفئة مثلت حسب إحصاء 2014 حوالي ثلث الساكنة الجهوية (26 %)، و هي نسبة قريبة من المعدل الوطني (28 %). و خلافا لذلك فإن نسبة الساكنة النشيطة التي يتراوح عمرها بين 15 و59 سنة في تزايد إذ تمثل 62,39 % . هذا التزايد يلاحظ ايضا بالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة و الذين يمثلون 9,1 % من مجموع سكان الجهة.

إن دراسة هرم الأعمار تبين أن ساكنة الجهة تعرف تحولا ديمغرافيا مهما، فإذا كانت الفئة العمرية المتراوحة بين 10 و 19 سنة هي الأكثر أهمية خلال إحصاء 2004 فإن الإحصاء الأخير لسنة 2014 بين أهمية الفئة العمرية ما بين 20 و 24 سنة. و تجدر الإشارة هنا إلى كون هذه التحولات الديمغرافية ليست خاصة بجهة طنجة تطوان الحسيمة لوحدها بل تهم كذلك مختلف جهات المملكة و هي تحولات ملحوظة منذ ستينات القرن الماضي و ذلك نتيجة لعوامل عدة، فالمعدل التركيبي للخصوبة عرف تراجعا مسترسلا خلال العقود الأخيرة في الوقت الذي تحسن فيه معدل أمل الحياة.

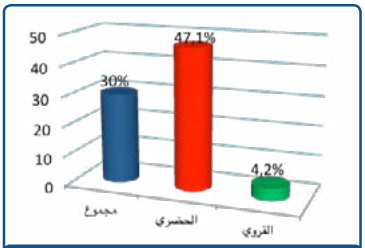

طنجة-أصيلة

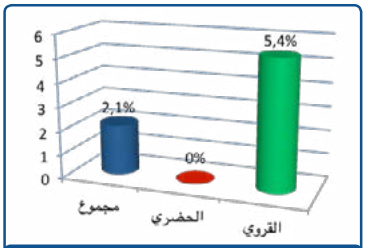

الفحص-أنجرة

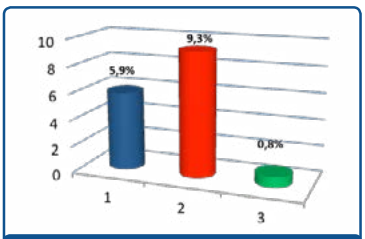

تطوان

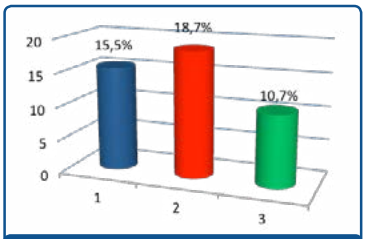

المضيق-الفنيدق

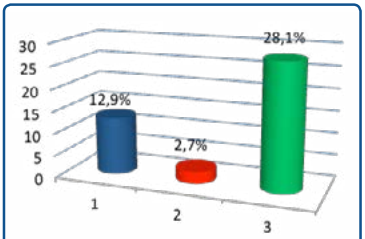

شفشاون

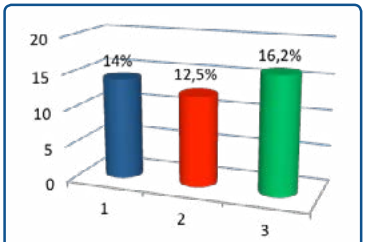

العرائش

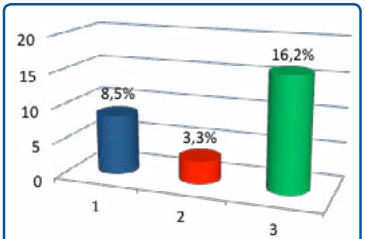

وزان

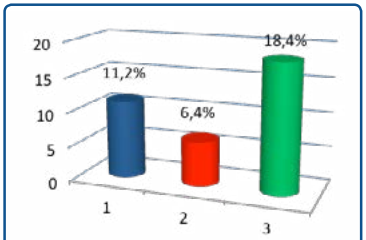

الحسيمة

نسبة تركيز ساكنة الجهة حسب الاقاليم حسب الوسط

06. توقعات استمرارية وثيرة النمو السكاني

تتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن يرتفع عدد سكان الجهة من 3 547 332 نسمة سنة 2014 إلى 4 215 906 نسمة سنة 2030 وذلك بمعدل نمو سنوي يبلغ 1,09 %، أكثر بقليل من المعدل الوطني (0,96 %) و هذا سيعزز الوزن الديمغرافي للجهة و الذي سيصل إلى 10,7 % من مجموع سكان المغرب.

و حسب وسط الإقامة ستعرف الساكنة القروية الجهوية نوعا من الإستقرار في النمو السنوي الذي لا يتجاوز 0,14 % عكس الساكنة القروية الوطنية التي ستتراجع بمعدل نمو سلبي (0,36- %). و على العكس من ذلك فإن الساكنة الحضرية ستعرف نموا ملحوظا و سيرتفع معدل نموها السنوي من 59,9 % سنة 2014 إلى 65,3 % سنة 2030.

أما على مستوى معدل النمو الديمغرافي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2030 فمن المتوقع أن تتصدر القائمة عمالة المضيق الفنيدق بمعدل نمو سنوي يقدر ب 2,98 % متبوعة بعمالة طنجة أصيلة بمعدل 2,01% ثم إقليم الفحص أنجرة بمعدل 1,32% وهي معدلات تفوق المعدل المتوقع على مستوى الجهة. مقابل ذلك فإن أقاليم الحسيمة و وزان ستعرف تراجعا طفيفا في نفس الفترة و ذلك بمعدلات نمو تقدر ب 0,23- و 0,27- على التوالي.

و على مستوى الوزن الديمغرافي فإن عمالة طنجة أصيلة تتصدر عمالات و أقاليم الجهة فقد مثلت 29,9 % من مجموع سكان الجهة سنة 2014 ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 31,9 % سنة 2020 و حوالي 34,8 % سنة 2030. يليها إقليم تطوان الذي شكل عدد سكانه 15,5 % من مجموع سكان الجهة سنة 2014 و الذي من المتوقع أن يستمر في نفس النسبة إلى حدود سنة 2030.

إجمالا و من خلال تحليل المعطيات الديمغرافية الخاصة بالجهة يتبين أن هذه الأخيرة تتميز بما يلي :

- √ **كثافة سكانية عالية تضاعف أربع مرات نظيرتها على المستوى الوطني. و في الوقت الذي يمثل سكان الجهة 10,5% من سكان المغرب لا تتجاوز مساحة الجهة 2,4% من مساحة المغرب.**
- √ **نمو ديمغرافي يفوق نظيره على المستوى الوطني الشيء الذي يجد تفسيره في ارتفاع هذا المعدل بالوسط الحضري خاصة على مستوى عمالة طنجة أصيلة و المضيق الفنيدق. و من المتوقع استمرار هذه الوثيرة على الأقل إلى حدود سنة 2030 حيث سيبلغ عدد سكان الجهة 4 215 906 و هذا سينعكس على نسبة التمدن التي ستصل إلى 65,3%.**
- √ **تحول ملحوظ في البنية الديمغرافية خلال العشرية الأخيرة و ذلك بتزايد نسبة الساكنة النشيطة و الساكنة التي تزيد أعمارها عن 59 سنة على حساب الفئة العمرية أقل من 15 سنة و هذا يشهد على تراجع معدل الخصوبة و يعكس بداية شيخوخة السكان على مستوى الجهة.**

2. البيئة و الموارد الطبيعية

على المستوى الطبيعي يمكننا التمييز بين أربعة مجالات متجانسة :

منطقة طنجة : وتقع في مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي، وتتطابق تقريبا مع حوض واد محرحر و تتكون من تعاقب أودية مغطاة أساسا بطمي من العصر الجيولوجي الرابع و بتلال الحجر الرملي.

منطقة الساحل و أحواض البحر الأبيض المتوسط : التي تشكل المنطقة المحورية لسلسلة جبال الريف و التي تظم في جزئها الكبير إقليمي تطوان و شفشاون.

منطقة الريف : هي مجالات جبلية ذات تضاريس وعرة و أودية عميقة.

الحوض السفلي اللكوس : و يشكل المجال الطبيعي الأكثر خصوبة على مستوى الجهة نظرا لجودة التربة ووفرة المياه و هذا المجال يشمل السهول الصلصالية الطينية و الهضاب الرملية لمنطقة العرائش.

بالنسبة للمناخ فهو متوسطي على طول الساحل المتوسطي ويتعرض لتأثيرات قارية :

تتعرض منطقة طنجة و أحواض اللكوس و السواحل المتوسطية لتأثيرات مناخية متنوعة و ذلك بالنظر للموقع الجغرافي في اقصى الشمال الغربي للمغرب من جهة و نظرا للتأثيرات المرتبطة بتنوع التضاريس ارتباطا بسلسلة جبال الريف و السهول الساحلية من جهة اخرى.

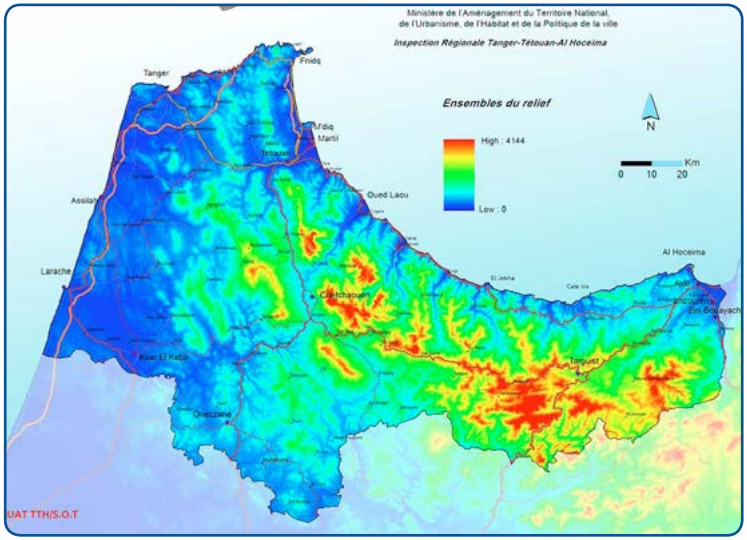

التضاريس و الشبكة الهيدروغرافية

و هكذا فإن حوض اللكوس يتعرض لتأثيرات المحيط الأطلسي و هذه التأثيرات تقل كلما اتجهنا نحو الأحواض الساحلية شمالا و كلما اتجهنا نحو الشرق.

و ينتمي الساحل الغربي، انطلاقا من العرائش إلى حدود مرتيل، مناخيا إلى المنطقة الرطبة أو شبه الرطبة و يتلقى تساقطات يمكن أن تتجاوز 700 ملم سنويا. أما المنطقة الشرقية للجهة خاصة الأحواض السفلى الواقعة بيت الجبهة و الحسيمة فلا تتلقى سوى 400 مم سنويا.

أما على مستوى المرتفعات فإن معدل التساقطات يتراوح بين 1800 ملم في المنطقة الغربية لجبال الريف و 600 ملم في الأحواض العليا للريف شرق واد ورينغى. أما درجات الحرارة فهي على العموم معتدلة.

على المستوى الهيدرولوجي فإن المياه السطحية تشكل أهم الموارد المائية بالجهة، فرغم كثرة التساقطات المطرية فإن سيادة التربة الطينية و وعورة التضاريس و شدة انحدارها كلها عوامل تعزز الجريان السطحي مما يحد من أهمية الموارد المائية الجوفية.

01. المياه السطحية :

تتكون منطقة طنجة من ثلاث أحواض مرتبطة بثلاث أودية و هي واد محرحر، واد الحاشف، واد عياشة. يصل متوسط جريانها إلى 640 106م^3 في السنة و تساهم في تصريف المياه السطحية على مساحة تصل إلى 2140 كلم^2. و يبقى واد محرحر أهم هذه المجاري المائية إذ يصل متوسط جريانه السنوي إلى 106 450 م^3 في السنة.

- الأحواض الساحلية المتوسطية : تتكون أساسا من واد سمير، واد مرتيل، واد امسا، واد لاو وتغطي مساحة تصل إلى 2914 كلم2 و يصل متوسط جريانها السنوي إلى 106 245 1م^3 في السنة.
- أما حوض اللكوس فيمثل واد المخازن، المجرى المائي الأكثر أهمية في الجهة، نظاما هيدرولوجيا غير منتظم.

- أما أحواض النكور و غيس فتؤمن المياه السطحية لإقليم الحسيمة و يصل متوسط التساقطات السنوي إلى 314 ملم و يمتد واد النكور و غيس على مساحة 1765 كلم مربع و يصل صبيب الأول إلى 1000 لتر في الثانية فيما يصل صبيب الثاني إلى 800 لتر في الثانية.

02. المياه الجوفية :

عموما فإن احتياطات المياه الجوفية ضعيفة و تبقى السلاسل الكلسية و السهول و الوديان الطمية و بعض الأحواض الصغيرة هي التي تستفيد من تسربات مياه الأمطار، الشيء الذي يساهم في تكوين بعض الخزانات التحت أرضية الضعيفة.

أما الفرشة المائية الأساسية فهي فرشة شرف العقاب التي تشكل خزانا طبيعيا يقدر ب 25 106 م3 كما تعتبر الفرشة المائية غيس النكور و التي تمتد على مساحة 100 كلم2 من بين أهم فرشات منطقة البحر الأبيض المتوسط .

♦ أهم السدود :

- منطقة طنجة : أهم السدود ابن بطوطة بحقينة 106 35 م^3 و سد 9 أبريل بحقينة 106 300 م^3.
- أحواض الساحل المتوسطي : أهم سدود المنطقة سد سمير بحقينة تصل إلى 43106 م^3 ، سد النخلة بحقينة 57106 م^3 و السد الصغير أجراس بحقينة 3106 م^3 و هذا الأخير خاص للري.
- حوض اللكوس : سد واد المخازن بقدرة استيعابية تصل إلى 106 773 م^3 و يمكن من سقي حوالي 85000 هكتار. و في سافلة واد اللكوس تم إنشاء سد بقدرة استيعابية تبلغ 4106 م^3 يساهم في عملية السقي.

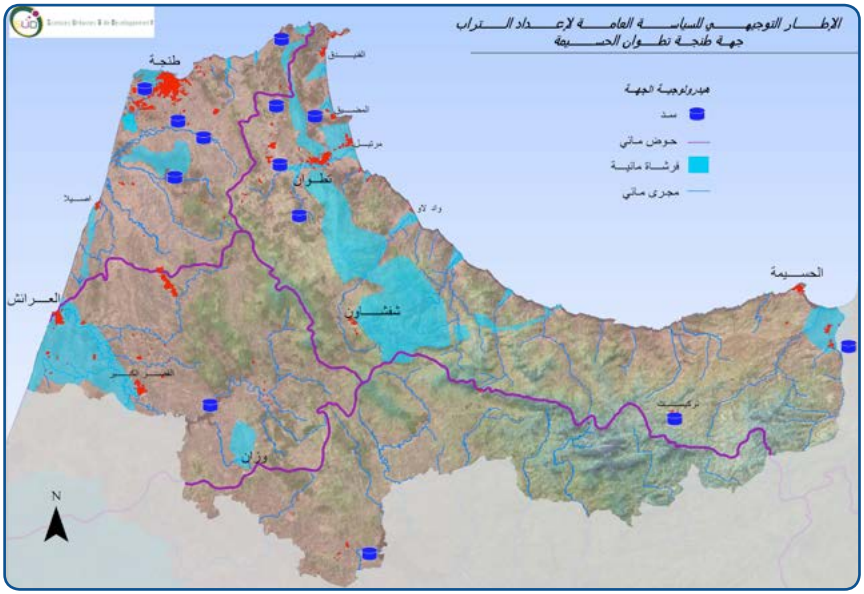

خريطة هيدرولوجية الجهة

03. الغابات

تغطي الغابات الطبيعية مساحة تقدر ب 442 506 هكتار يضاف إليها حوالي 983 96 هكتار من المساحات التي تم تشجيرها وعليه تمثل الغابات 35 % من المجال الجهوي.

و تتوزع الغابات بشكل متباين بين أقاليم الجهة و فيما يخص الغابات الطبيعية فإن إقليم شفشاون هو الذي يتصدر القائمة إذ يضم 42 % متبوعا بإقليم الحسيمة الذي يضم 21% . أما بخصوص المساحات المشجرة فإن إقليم الحسيمة هو الذي يتصدر القائمة بحوالي 29 % متبوعا بإقليم شفشاون الذي يضم 16% .

و تشكل الأشجار المورقة حوالي نصف مساحات الغابات الطبيعية بالجهة و تتشكل أساسا من أشجار البلوط الفليني الذي يشكل حوالي 60 % كما تتميز الغابات الطبيعية بأهمية شجر العرعار.

أما بخصوص الغابات التي تم تشجيرها فيغلب عليها شجر الصنوبر خاصة بإقليم شفشاون على مساحة 450 15 هكتار و وزان على مساحة 960 10 هكتار إضافة إلى شجر الأوكليبتوس.

كما تعتبر الغابة موردا ماليا مهما خاصة بالنسبة للجماعات الترابية إذ قدرت مداخيلها سنة 2016 ب 34 مليون درهم.

يحتوي المجال الغابوي بالجهة على مواقع ذات قيمة إيكولوجية و بيولوجية مهمة و التي ينبغي أن تحضى بحماية خاصة.

على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط يحتل التنوع البيولوجي المغربي المرتبة الثانية بعد منطقة الأناضول بمعدل توطين كلي بلغ 20% . لهذا السبب قامت المندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر بإعداد استراتيجية وطنية للحفاظ على النباتات و الحيوانات و التي مكنت من تحديد 21 موقع ذو أهمية بيولوجية و بيئية و 2منتزهات:

04. المنتزه الوطني لتلاسمطان :

يقع هذا المنتزه بإقليم شفشاون و قد تم تقييمه كمحمية طبيعية سنة 2004 و يمتد على مساحة 950 58 هكتار و هو مجال جد متميز بتنوع بيولوجي و بمناظر طبيعية و بتضاريس وعرة التي تميز منطقة جبال الريف.

يظم هذا المنتزه مناظر طبيعية ذات قيمة مهمة على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث يتميز بوجود أودية عميقة، مضايق ذات منحدرات قوية و مغارات متعددة بالإضافة إلى العديد من الأنواع النباتية التي تصل إلى 380 1 نوع نباتي. كما يتميز بأهمية غابة الأرز التي تمتد على مساحة 3000 هكتار. و يضم هذا المنتزه كذلك حوالي 40 نوع من التدييات و أكثر من 100 نوع من الطيور إضافة إلى حوالي 30 نوع من البرمئيات و الزواحف.

05. المنتزه الوطني للحسيمة :

يقع المنتزه الوطني للحسيمة شمال المغرب على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط على بعد حوالي 150 كلم شرق مضيق جبل طارق قرب مدينة الحسيمة و قد تم إنشاؤه سنة 2004 على مساحة 460 48 هكتار000 19 هكتار منها تقع في المنطقة البحرية و تعتبر أهم محمية بالساحل المتوسطي المغربي. يتميز هذا المنتزه بتنوع طبيعي و بيولوجي و بمناظره الطبيعية الخلابة. سمته المورفولوجية الأساسية هي التضاريس الجبلية الريفية و الأجراف الساحلية.

لدى جهة طنجة تطوان الحسيمة تجربة رائدة في مجال المنتزهات، يتعلق الأمر هنا بمشروع المنتزه الطبيعي الجهوي لبوهاشم الذي يمتد على مساحة 8000 هكتار حوالي 50 % منها ملك غابوي و الذي يتواجد بالمجال الترابي لأقاليم تطوان العرائش و شفشاون و يغطي تراب ستة جماعات ترابية (تزروت و بني عروس بإقليم العرائش، بني ليت، الواد و بني حسان بإقليم تطوان ثم الداردارة، لغدير و تنقوب بإقليم شفشاون).

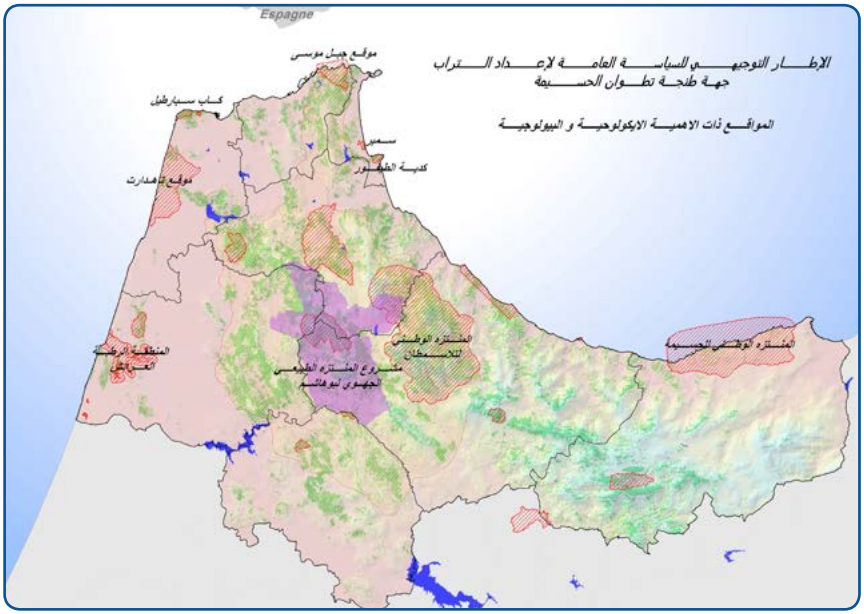

المواقع ذات الأهمية البيولوجية و الإيكولوجية

يتعرض الوسط الطبيعي بالجهة لعدة مخاطر يمكن تلخيصها فيما يلي:

- √ ازدياد الضغط على الساحل بفعل تركز السكان و مختلف الأنشطة الإقتصادية في غياب استراتيجية جهوية مندمجة للساحل ؛
- √ تعرض الغابات و ما تضمه من تنوع بيولوجي و إيكولوجي للتراجع بفعل عوامل عدة أهمها الرعي الجائر، الإجتثاث و الحرائق ؛
- √ هشاشة الوسط الطبيعي : التعرض للزلازل، الفيضانات، انجراف التربة، التغيرات المناخية ؛
- √ مجهودات محدودة لتثمين الموارد الطبيعية و الثقافية التي تزخر بها الجهة.

3. التنمية البشرية

01. مؤشرات الشغل:

لقد ارتفعت نسبة الساكنة النشيطة من41,8 % سنة 2010 إلى 46,3 % سنة 2015 ثم إلى 46,7 % سنة 2017 و هي بذلك تفوق النسبة المسجلة على المستوى الوطني (46,2%) و أقل من النسبة المسجلة في جهة الدار البيضاء سطات (49,8%). و كما هو الحال على المستوى الوطني فإن معدل النشاط في الوسط القروي (53,9 %) يفوق نضيره في الوسط الحضري (42,6 %).

و بالنسبة لمعدل البطالة فقد سجل بالجهة 8,2% مقابل 10,2 % على المستوى الوطني سنة 2017 وقد سجل 9,6 % سنة 2016 (22 % عند الذكور و 13 % عند الإناث)

وقد بلغ معدل الشغل (مقارنة الساكنة النشيطة المشتغلة بالساكنة التي يزيد عمرها عن 15 سنة بالجهة) 41,9 % و ذلك بمعدل 52% بالوسط القروي و 36,1 % بالوسط الحضري.

ويعتبر قطاع الفلاحة و الغابات و الصيد البحري أهم مشغل لليد العاملة بنسبة 39,2% من الساكنة النشيطة، يليه قطاع الخدمات ب 36,1% فيما تشغل الصناعة و الأشغال العمومية 13,3% و 11,4% على التوالي.

02. مؤشر الفقر:

عرفت نسبة الفقر تراجعا ملحوظا في جميع جهات المملكة منذ 2001، و بالنسبة لجهة طنجة تطوان الحسيمة فقد بلغت هذه النسبة 2,6 % سنة 2014 و هي نسبة اقل من نسبة الفقر على المستوى الوطني التي بلغت 4,85 % .

وبالنظر إلى وسط الإقامة فيبقى الفقر ظاهرة قروية أكثر منها حضرية و ذلك بنسبة 5,02 % في الوسط القروي و فقط 0,97 % بالوسط الحضري. و على مستوى أقاليم الجهة فيبقى إقليم الفحص أنجرة أكثر فقرا و ذلك بنسبة 5,47 % متبوعا بإقاليم العرائش بنسبة 5,33 % و شفشاون بنسبة 4,66 % .

وفيما يخص النفقات السنوية للأسر فإن كل فرد في الجهة ينفق كمتوسط 17 082 درهم سنويا وهذا المتوسط يفوق نظيره على الصعيد الوطني الذي لا يتجاوز 15 876 درهم. و إذا ما قارنا متوسط النفقات السنوية ما بين سنة 2002 و 2014 سنجد أن مستوى عيش السكان بالجهة تضاعف إذ انتقل هذا المتوسط من 8 402 إلى 17 082 درهم.

03. التمدرس

بالنظر إلى نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و 12 سنة و حسب الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014 يتبين أن 94 % من هؤلاء الأطفال ولجوا المدرسة خلال الموسم الدراسي 2013 – 2014 مقابل 95,1 % على الصعيد الوطني.

هذه النسبة تختلف حسب وسط الإقامة، إذ نسجل 97,7 % بالوسط الحضري مقابل 90,9 % بالوسط القروي، و لهذا ينبغي بدل المزيد من المجهودات للرفع من نسبة التمدرس خاصة بالوسط القروي.

04. الأمية

حسب الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014 فإن 889 264 من الأشخاص الذين يزيد عمرهم عن 10 سنوات في الجهة لا يجيدون الكتابة و القراءة و هم بذلك يشكلون 31 % مقابل 32,2 % على الصعيد الوطني. و نظرا للمجهودات التي بذلت لمحاربة الأمية فقد تراجعت هذه النسبة على صعيد الجهة بعدما كانت سنة 2004 تصل إلى 41,5 % .

وتعرف نسبة الأمية تباينا هاما بين الوسطين الحضري و القروي و بين أقاليم الجهة و كذلك حسب الجنس و العمر.

وعليه فإن هذه النسبة في الوسط القروي تضاعف نظيرتها في الوسط الحضري و ذلك بنسبة 44,7% و 22,1% على التوالي.

وعلى مستوى أقاليم و عمالات الجهة فتتراوح هذه النسب بين 21,8% كنسبة دنيا مسجلة في عمالة طنجة أصيلة و 40,2% كنسبة عليا في إقليم شفشاون.

أما حسب العمر فإن الأمية لا زالت تهم جميع الأعمار و إن بدرجات متفاوتة فهي تهم بشكل كبير الفئات العمرية الكبيرة بحيث تصل عند الفئة العمرية الأقل من 50 سنة إلى نسبة 60,6 % .

وإذا ما قارنا بين الجنسين نجد أن هذه النسبة ترتفع لدى الإناث أكثر من الذكور فمن بين كل 10 إناث نجد 4 فتيات أميات (41,8 %) فيما لا تتجاوز هذه النسبة 20,5 % عند الذكور.

05. الصحة :

تتكون البنية التحتية على المستوى الصحي من 275 وحدة صحية حيث تشكل المراكز الصحية 73% و تضم الجهة 17 مستشفى 12 منها عامة و 5 مستشفيات متخصصة. و تبقى هذه البنية غير كافية مقارنة مع عدد السكان و حاجياتهم بحيث توفر هذه البنية مؤسسة صحية لكل 12 700 نسمة مقابل 11 500 على المستوى الوطني. و في المجال القروي نجد مستوصفا لكل 25 000 شخص و مركز صحي لكل 11 100 ساكن مقابل 18 100 و 10 700 على التوالي على المستوى الوطني.

وعلى مستوى الطاقة السريرية فيصل عدد الأسرة إلى 3 029 سنة 2013 أي بنسبة 11% من الطاقة السريرية الوطنية، و هكذا فعدد السكان لكل سرير بلغ 1200 سنة 2013 و هو معدل يعادل المعدل الوطني لكنه بعيد كل البعد عن المعايير الدولية التي تبلغ سرير واحد لكل 300 ساكن.

أما داخل الجهة فنسجل تفاوتات هامة من إقليم إلى آخر، فبإقليم وزان يبلغ عدد السكان لكل سرير 2700 فيما لا يتجاوز هذا المعدل 500 في إقليم تطوان.

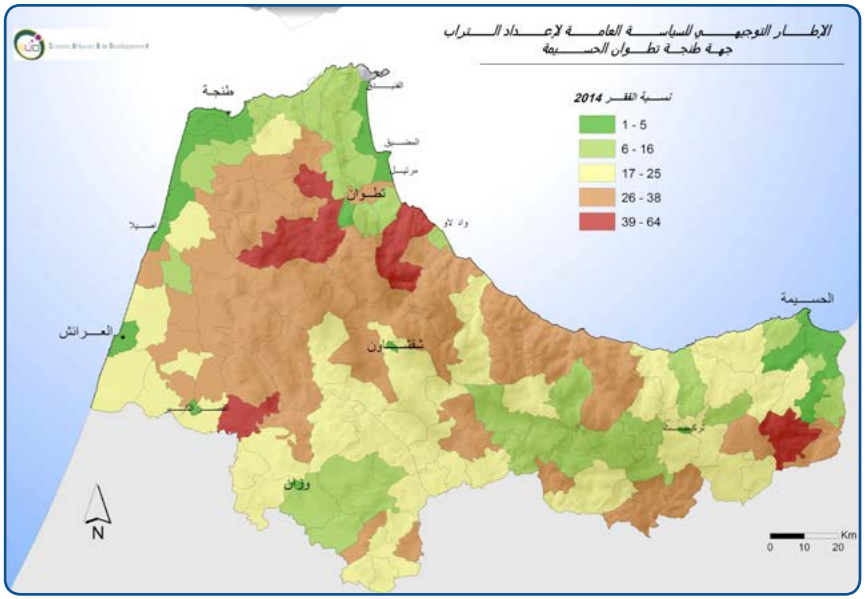

نسبة الفقر بالجهة (الإحصاء العام للسكان و السكنى 2014)

إجمالا يمكننا القول بأن الجهة تعرف تباينات ملحوظة بين الوسطين الحضري و القروي وبين العمالات و الأقاليم على مستوى مختلف مؤشرات التنمية البشرية :

- **تباين من حيث مؤشرات الشغل بين الأقاليم و العمالات و بين الوسطين الحضري و القروي إذ يبلغ هذا المعدل36,1% بالأول و 52 % بالثاني ؛**
- **تباين مؤشر الفقر بين مختلف الأقاليم و يبقى إقليم الفحص أنجرة أفقر أقاليم الجهة رغم ما حققه في السنوات الأخيرة من تراجع في معدل الفقر (من اكثر من 17 % سنة 2007 إلى 5,47 سنة 2014) ؛**
- **تباين نسبة التمدرس على مستوى أقاليم الجهة و بين الوسطين الحضري و القروي و يبقى حوالي 10% من السكان القرويون لم يلجوا المدرسة ؛**
- **تباين على مستوى الخدمات الصحية فإذا كان عدد السكان لكل سرير يبلغ 2700 بإقليم وزان فإنه لا يتجاوز 500 بإقليم تطوان. إضافة إلى عدم التوازن في الخدمات الصحية بالجهة ما بين القطاع العام و الخاص و المجال الحضري و القروي.**

4. البنية التحتية و التجهيزات

01. استثمارات ضخمة في البنية التحتية

عرفت الجهة في السنوات الأخيرة إنجاز عدة مشاريع تنموية مهيكلة كبرى أعطت دفعة كبيرة للنمو الإقتصادي و تأهيل البنية التحتية وذلك باستثمارات كبيرة جدا :

- 35 مليار درعم كاستثمارات عمومية لإنشاء ميناء طنجة المتوسط 1 و 2 (حوالي 75 مليار درهم باحتساب الإستثمارات الخاصة)؛
- 20 مليار درهم كاستثمارات عمومية لربط ميناء طنجة المتوسط بالمدن المجاورة و شبكة الطرق؛
- 6,2 مليار درهم من الإستثمارات العمومية و الخاصة لإعادة توظيف ميناء طنجة المدينة؛
- 7,6 مليار درهم من الإستثمارات العمومية في إطار برنامج طنجة الكبرى.

وشمل تأهيل البنية التحتية قطاعات متعددة أهمها :

- **قطاع الموانئ :** تتميز الجهة بانفتاحها على واجهتين بحريتين على طول 447 كلم و تضم 11 ميناءا، إثنين منهم على مستوى طنجة و واحد على مستوى الحسيمة خاص بنقل السلع و المسافرين إضافة إلى موانئ أخرى خاصة بأنشطة الصيد البحري أو الترفيه أو هما معا.

  و قد تم إنشاء المركب المينائي طنجة المتوسط بشطريه الأول و الثاني، ميناء المسافرين، إعادة توظيف و تأهيل ميناء طنجة المدينة و مشروع ميناء الصيد البحري. و يعتبر ميناء طنجة المتوسط احد اكبر الموانئ في منطقة البحر البيض المتوسط كما أن موقعه الإستراتيجي في ممر التجارة البحرية العالمية شرق-غرب بين آسيا، أوربا و أمريكا الشمالية جعل منه منصة لوجيستيكية جد مهمة.

- **الطرق و المواصلات :** تم ربط مدينة طنجة و ميناء طنجة المتوسط بالطريق السيار و شبكة الطرق السريعة و ربط ميناء طنجة المتوسط بخط سككي و إنجاز خط القطار فائق السرعة. و هكذا فإن الجهة تتوفر على شبكة طرقية بطول 944,93 2 كلم دون احتساب الطرق الحضرية و القروية غير المصنفة. و هي بذلك تمثل 4,34 % من الطرق على الصعيد الوطني. و تمثل الطرق السيارة 6 % من الشبكة الجهوية. كما أن إنجاز الطريق الدائرية المتوسطية طنجة السعيدية، الطريق السيار تطوان

الفنيدق، تثنية الطريق الرابطة بين طنجة و تطوان و الفنيدق كل هذا مكن من ربط مختلف المجالات داخل الجهة و مع الجهات الأخرى.

أما على مستوى السكك الحديدية فتتوفر الجهة على بنية تحتية سككية حديثة تتكون من 5 محطات للقطار على مستوى عمالة طنجة أصيلة و 4 على مستوى إقليم العرائش و يبلغ طول السكة الحديدية بالجهة 112 كلم.

و تقدر حركة مرور القطارات ب 10 قطارات في اليوم و قد بلغ عدد المسافرين على مستوى محطة طنجة 005 147 2 مسافر سنة 2015 .

√ **القطار فائق السرعة**

يعتبر مشروع القطار فائق السرعة الرابط بين طنجة و الدار البيضاء من اهم المشاريع التي ساهمت في تطوير نظام النقل على الصعيد الوطني كما أن له لنعكاسات إيجابية على الصعيد الإجتماعي و الإقتصادي. فقد مكن من تقريب المجالات و تطوير حركية الأشخاص و إعطاء دينامية جديدة للتشغيل، فبالإضافة إلى 30 مليون يوم عمل مباشر و غير مباشر تم خلقها خلال أشغال الإنجاز فالمشروع بدأ في تشغيل مباشر و غير مباشر ليد عاملة بلغت 2500 منصب شغل.

و فيما يخص المطارات و ربط الجهة جويا بالشبكة الوطنية و الدولية فتتوفر الجهة على 3 مطارات : ابن بطوطة بطنجة، سانية الرمل بتطوان، و مطار الشريف الإدريسي بالحسيمة.

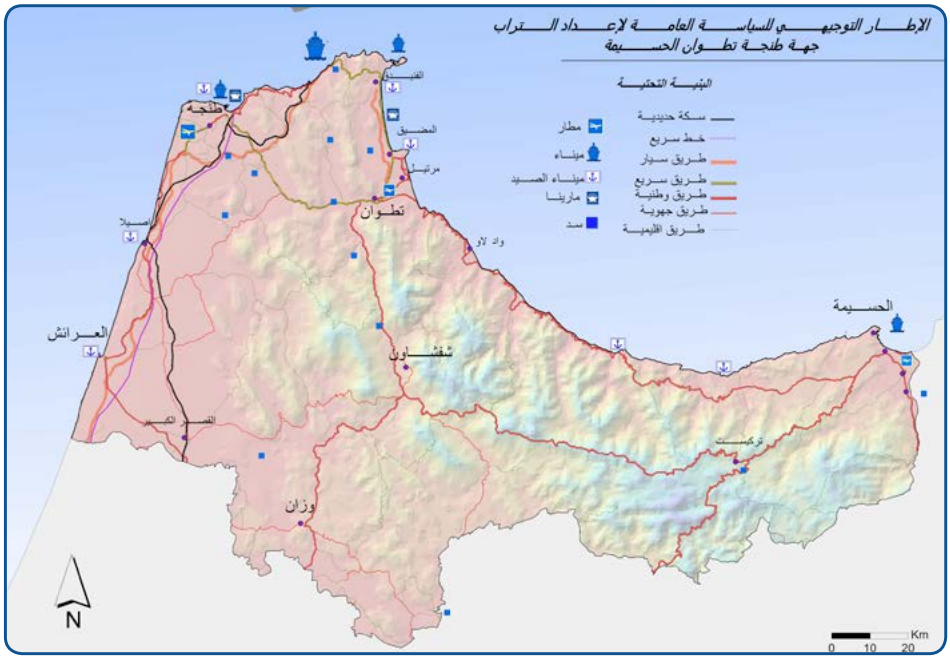

خريطة البنية التحتية

02. مجال الطاقة

تـم إنشـاء عـدة محطـات هوائيـة لإنتـاج الطاقـات المتجـددة و كـذا المحطـة الحراريـة لتهـدارت و تتوفـر الجهـة عـلى نظـام إنتـاج للطاقـة متنـوع :

- √ المحطة الحرارية لطنجة
- √ المحطة الحرارية لتهدارت
- √ المحطة الحرارية لتطوان
- √ المحطة الهيدوكهربائية بإقليم شفشاون
- √ المحطة الهيدوكهربائية واد المخازن بإقليم العرائش
- √ المحطة الهوائية عبد الخالق الطريس بإقليم الفحص أنجرة
- √ المحطة الهوائية لطنجة
- √ المحطة الهوائية لافارج إقليم تطوان
- √ المحطة الهوائية للمكتب الوطني للكهرباء بإقليم الفحص أنجرة

هذا و قد تم إطلاق برنامج للطاقة الهوائية و الذي يتوخى إنتاج 2000 ميغاواط في أفق 2020 .

و يمثـل انتـاج الجهـة مـن الطاقـة حـوالي 12 % مـن إنتـاج المكتـب الوطنـي للكهربـاء عـلى المسـتوى الوطنـي و قـد عـرف انتـاج الطاقـة الكهربائيـة في الجهـة تطـورا كبـيرا منـذ إنشـاء المحطـة الحراريـة لتهـدارت الـشيء الـذي مكـن الجهـة مـن مضاعفـة إنتاجهـا مـن الطاقـة ب 11 مـرة و ذلـك بـين سـنة 2003 و 2015 .

أهم الإكراهات المرتبطة بالبنية التحتية:

- √ عـدم التـوازن في توزيـع البنيـات التحتيـة للجهـة : تمركـز في غـرب الجهـة (حـوالي 3110 هكتـار مـن البنيـة التحتيـة مركـزة في المحـور طنجـة تطـوان) ؛
- √ صعوبـات عـلى مسـتوى فـك العزلـة عـن الوسـط القـروي، فحسـب إحصـاء 2014 فـإن متوسـط المسـافة الفاصلـة بـين السـكان القرويـين و الطريـق المعبـدة يصـل إلى 4,3 كلـم و قـد سـجل أعـلى معـدل بإقليـم شفشـاون ب 6,3 كلـم؛
- √ رغـم أهميـة الشـبكة الطرقيـة الجهويـة مجاليـا إذ تفـوق نضيرتهـا الوطنيـة (17,2 كلـم/ 100 كلـم2 مقابـل 8,1 كلـم/100 كلـم2) إلا أنهـا مقارنـة مـع عـدد السـكان تبقـى ضعيفـة (0,8 كلـم لـكل 1000 نسـمة جهويـا مقابـل1,7 كلـم لـكل 1000 نسـمة وطنيـا)؛
- √ رغـم الإنتعـاش الـذي عرفـه قطـاع النقـل الجـوي فـإن الجهـة لا تسـتقطب سـوى 5 % مـن النقـل الجـوي الوطنـي حيـث 90 % منهـا تتـم عـلى مسـتوى مطـار طنجـة.

5. القطاعات الإنتاجية و الإقتصادية

تعتـبر جهـة طنجـة تطـوان الحسـيمة مـن أهـم جهـات المملكـة اقتصاديـا بحيـث سـاهمت سـنة 2013 في الناتـج الداخـلي الخـام الوطنـي بنسـبة 9,1 % ، كـما أنهـا ثـاني قطـب صناعـي بعـد جهـة الـدار البيضـاء سـطات و ذلـك بمسـاهمة في الناتـج الداخـلي الخـام الصناعـي للمغـرب بنسـبة 11 % .

فبالإضافة إلى موقعها الجغرافي الإستراتيجي على واجهتي المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط تتوفر الجهة على بنية تحتية مهمة (طرق، موانئ، مطارات، سكك حديدية، مناطق صناعية...) تؤهلها لتصبح من أهم الأقطاب الإقتصادية على الصعيد الوطني الشيء الذي مكنها من جلب استثمارات وطنية و أجنبية مهمة.

و تتميز الجهة بتنوع الأنشطة الإقتصادية و التي عرف جلها في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في ناتجها الداخلي الخام خاصة الناتج الداخلي الخام الصناعي الذي تضاعف أكثر من مرتين.

01. قطاع الصناعة

تعتبر جهة طنجة تطوان الحسيمة ثاني قطب صناعي بالمغرب بعد جهة الدار البيضاء سطات و ذلك ب 12,6 % من الإنتاج الصناعي الوطني سنة 2016 (8 % سنة 2012) و 31 % من الناتج الداخلي الخام الجهوي، كما أنها تساهم في تشغيل 13% من اليد العاملة على صعيد الجهة.

يتكون النسيج الصناعي للجهة من 920 مؤسسة تشغل يدا عاملة بلغت 108 319 سنة 2015 . و تتمركز جل هذه المؤسسات الصناعية على مستوى عمالة طنجة أصيلة (42 %) و تطوان، المضيق و الفنيدق (36 %) أما الباقي فهو موزع على الحسيمة (10%)، العرائش(8%)، الفحص أنجرة (3%) و شفشاون (2 %).

فيما يخص الإنتاج الصناعي فقد قدر ب 27,45 مليار درهم سنة 2015 أما قيمة الصادرات فقدرت ب 17,04 مليار درهم. و هذا ما مكن من تحقيق رقم معاملات بلغ 28,14 مليار درهم.

و بالنسبة للإستثمارات فقد جلبت الصناعة سنة 2015 أكثر من 4,22 مليار درهم أي بنسبة 23,2 % من الإستثمارات المسجلة على الصعيد الوطني. كل هذا جعل من الجهة القطب الصناعي الثاني على الصعيد الوطني بعد جهة الدار البيضاء سطات.

و تتميز الجهة بتنوع الأنشطة الصناعية بحيث تبرز أهمية الصناعات الفلاحية الغذائية، النسيج و الجلد، الصناعات الإلكترونية و الكهربائية، الصناعات الميكانيكية، الكيماوية، صناعة السيارات و الطائرات إضافة إلى الصناعات المرتبطة بالبناء و الأشغال العمومية.

و على مستوى التشغيل فإن صناعة النسيج و الجلد تأتي في المقدمة بحيث تشغل حوالي نصف اليد العاملة الجهوية متبوعة بالصناعات الكهربائية و الإلكترونية، فيما تشغل الصناعات الغذائية حوالي 17% أما الصناعات الميكانيكية فتشغل 12 % و أخيرا الصناعات الكيماوية 7 % .

و فيما يخص الصادرات فإن الجهة تساهم بشكل فعال في الصادرات الوطنية و ذلك بنسبة 24 % و بقيمة مالية تصل إلى 28 مليار درهم و على مستوى الجهة فإن عمالة طنجة أصيلة تتصدر الجهة بنسبة 88 % و تبقى أهم هذه الصادرات مرتبطة بالصناعات الكهربائية و الإلكترونية بنسبة 53 % و صناعات النسيج و الجلد ب 31 % . أما أقاليم تطوان و العرائش فيساهمان في هذه الصادرات بنسبة 10,64 % أي حوالي 1,09 مليار درهم. فيما تساهم أقاليم شفشاون و الفحص أنجرة بنسبة 1,37 % .

البنية التحتية الصناعية

المنطقة الصناعية الكبرى طنجة المتوسط :

إن تهيئة المناطق الصناعية الحرة و اللوجستيكية للمركب المينائي طنجة المتوسط يمكن الفاعلين الإقتصاديين من امتيازات خاصة تدعم التنافسية من مثيل الولوج لميناء ضخم مرتبط بأكثر من 100 وجهة دولية، الولوج لخدمات ذات قيمة مضافة عالية، إعفاءات ضريبية غير محدودة و إجراءات مبسطة.

تتكوت هذه المنطقة الصناعية من عدة مجالات للأنشطة التابعة للمركب المينائي طنجة المتوسط :

- √ المنطقة الحرة لطنجة : تم إنشاؤها سنة 1999 على مساحة 400 هكتار و هي خاصة بالتصدير، تضم 400 مؤسسة و تشغل حوالي 45 000 موظف و قد راكمت خلال 10 سنوات استثمارات بلغت 550 مليون أورو (6 مليارات درهم).
- √ المنطقة الحرة اللوجستية للمركب المينائي طنجة المتوسط : تم افتتاحها سنة 2008 على مساحة 200 هكتار و هي خاصة بالأنشطة اللوجستيكية ذات قيمة مضافة مرتبطة بتجميع البضائع و توزيعها نحو المناطق الحرة الأخرى على المستوى الوطني.
- √ المنطقة الصناعية لتطوان : أنشأت هذه المنطقة على مساحة 156 هكتار على بعد 15 كلم من تطوان و 80 كلم من المركب المينائي طنجة المتوسط و تتميز ببنية تحتية عالية الجودة.
- √ منطقة طنجة لصناعة السيارات : أنشأت هذه المنطقة الحرة سنة 2011 على مساحة 260 هكتار وهي خاصة بمهن صناعة السيارات و تتميز ببنية تحتية عالية الجودة.

كما تضم الجهة عدة مناطق صناعية منها مغوغة، المجد، و غزناية بطنجة، المنطقة الصناعية لتطوان، المنطقة الصناعية للعرائش، المنطقة الصناعية أيت يوسف أوعلي و منطقة الأنشطة الإقتصادية أيت قامرة بالحسيمة.

02. قطاع الفلاحة و الصيد البحري

إذا كان القطاع الفلاحي من بين أهم دعامات الإقتصاد الوطني و إذا كانت مساهمته وازنة في الناتج الداخلي الخام و إذا كان معدل النمو في المغرب يرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل الإنتاج الفلاحي فإن الأمر لا يختلف عن ذلك في جهة طنجة تطوان الحسيمة.

و تتوفر الجهة على مؤهلات طبيعية هامة مكنتها من تطوير القطاع الفلاحي خاصة في منطقة اللكوس كما تتميز بتنوع المنتوجات الفلاحية، بنيات سقي متطورة، بنيات الصناعة الفلاحية ملائمة، منتوجات محلية متميزة، القرب من الأسواق المهمة وطنيا و دوليا و تواجد شبكة طرقية ملائمة.

و عليه، فإن القطاع الفلاحي بالجهة يشكل إحدى أهم الدعامات الإقتصادية و هذا يتضح من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14 % . كما يساهم من خلال مختلف سلاسل الإنتاج النباتية و الحيوانية في إنعاش الإقتصاد الجهوي و ذلك بقيمة إنتاج متوسطة تصل سنويا إلى 8 مليار درهم و مساهمة فعالة في خلق فرص الشغل ب 27 مليون يوم عمل سنويا. ناهيك عن التأثير السوسيو اقتصادي بفضل قدرة هذا القطاع على تحفيز التنمية على جميع المستويات.

03. البنية العقارية

بلغت المساحة الصالحة للزراعة سنة 2016 حوالي 441 722 هكتار وهي بذلك تمثل 42 % من المجال الجهوي. و يأتي إقليم الحسيمة في مقدمة اقاليم و عمالات الجهة من حيث المساحة الصالحة للزراعة بنسبة 24 % يليه إقليم وزان بنسبة 22 % ثم إقليم العرائش بنسبة 20 % .

أما توزيع المساحات الصالحة للزراعة حسب الأنظمة العقارية فيبين غلبة أراضي الملك بنسبة 92,9 % أما أراضي الجموع فلا تمثل سوى 2,5 % ، ملك الدولة 2,14 % و أراضي الحبوس 1,72 % .

و تغطي الأراضي المسقية مساحة تصل إلى 56 125 هكتار أي بنسبة 9 % من المساحات الصالحة للزراعة و يضم إقليم العرائش أكبر نسبة من حيث الأراضي المسقية (35 %) متبوعا بإقليم الحسيمة (27 %)

04.الإنتاج الحيواني

بحسب الموسم الفلاحي 2016-2015 يتكون القطيع الحيواني للجهة من 000 342 رأس من الأبقار و 400 815 رأس من الأغنام و 450100 رأس من الماعز. و حسب الأقاليم فإن العرائش تضم 25% من قطيع البقار و الأغنام في حين يضم إقليم شفشاون 32% من رؤوس الماعز.

05. الصيد البحري

رغم الإمكانات الهامة التي تتوفر عليها الجهة في مجال الصيد البحري و المتمثلة أساسا في امتداد سواحلها على واجهتين بحريتين بطول 447 كلم، و رغم وجود بنية تحتية مهمة متمثلة في 12 ميناءا قادرة على المساهمة في تنشيط النمو الإقتصادي و تحقيق الإكتفاء الذاتي للساكنة، إلا أن مساهمة الجهة في استغلال الموارد البحرية الوطنية يبقى ضعيفا و لا يتجاوز 9,3 % .

يتكون أسطول الصيد البحري بالجهة من 3070 وحدة و يأتي ميناء الحسيمة في المقدمة ب 18 % من الأسطول الجهوي متبوعا بميناء الجبهة ب 17 % ثم طنجة ب 16 % . و يأتي ميناء العرائش في المقدمة من حيث الحمولة و ذلك ب 511 13 طن أي بنسبة 49 % من حمولة الأسطول الجهوي. و فيما يخص البحارة الصيادون فيصل عددهم إلى 469 25 حيث 32 % منهم مسجلون بميناء طنجة 30 % بالمضيق 12 % بميناء العرائش. و قد قدرت منتوجات الصيد البحري بالجهة سنة 2016 ب 921 31 طن وبقيمة مالية قدرت ب 617 مليون درهم.

06.قطاع السياحة

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المحركة للإقتصاد بالجهة، فالمؤهلات و الموارد السياحية الهامة التي تزخر بها الجهة تجعلها إحدى المناطق السياحية الأكثر جاذبية في المغرب و لا سيما من حيث التدفقات السياحية و الإستثمارات. و يمكن تلخيص المؤهلات السياحية للجهة فيما يلي:

- موقع جغرافي استراتيجي؛
- تنوع المناظر الطبيعية (الساحل، التضاريس الجبلية، الغابات..)؛
- ساحل يمتد على 447 كلم يمكن من تطوير سياحة شاطئية على شواطئ المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط؛
- نظام بيئي غني و متنوع مرتبط بالتنوع الطبيعي و الإيكولوجي للجهة (منتزهات طبيعية، جبال الريف...) و الذي يفتح آفاقا كبيرة لتنمية و تطوير السياحة البيئية؛
- تراث ثقافي و تاريخي غني ومتنوع يتعين تثمينه و بلورته في إطار منتوج سياحي ثقافي؛
- بنية تحتية طرقية و سككية مهمة و قوة ربط بشبكات النقل البحري و الجوي.

بالنظر إلى كل هذه المؤهلات و الإمكانات يمكن للجهة أن تطور منتوجات سياحية ثقافية ارتباطا بالمدن العتيقة كما يمكنها تطوير منتوجات سياحة الطبيعة ارتباطا بالوسط القروي، هذا دون إغفال أهمية السياحة الشاطئية و الرياضية.

و قد عرفت بنية الإستقبال تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة إذ ارتفع عدد مؤسسات الإستقبال ليصل سنة 2016 إلى 395 وحدة و ذلك بطاقة سريرية بلغت 25 096 سرير. و يبلغ عدد الفنادق المصنفة 209 فندق بطاقة سريرية تصل إلى 20081 سرير أما الفنادق غير المصنفة فيبلغ عددها 186 بطاقة سريرية تصل إلى 5015 سرير.

وتأتي عمالة طنجة أصيلة في طليعة الأقاليم من حيث وحدات الإستقبال و ذلك ب 90 فندق تليها تطوان ب 79 فندق.

و فيما يخص الليالي السياحية بالفنادق المصنفة فقد بلغت 1 376 902 ليلة مبيت 67 % منها سجلت على مستوى عمالة طنجة اصيلة و إقليم الفحص انجرة.

بالرغم من كون جهة طنجة تطوان الحسيمة من أهم جهات المملكة اقتصاديا إلا أن قطاعاتها الإنتاجية لا تزال تعاني من مجموعة من المشاكل نذكر منها :

- √ **تركز الأنشطة الصناعية في منطقة طنجة على حساب باقي مناطق الجهة؛**
- √ **ضعف التجانس ما بين و العرض و الطلب بالمناطق الصناعية و خصاص في اليد العاملة المحلية المؤهلة؛**
- √ **ضعف مساحات الأراضي المسقية (9% من المساحات الصالحة للزراعة) بالنظر إلى أهمية الموارد المائية بالجهة؛**
- √ **ضعف تثمين المنتجات الفلاحية و مشاكل في طرق التوزيع)خصاص من حيث البنيات التحتية الأساسية(**
- √ **ضعف تثمين الإمكانات الفلاحية للعرائش و وزان (غياب قطب صناعي فلاحي)؛**
- √ **مشاكل متعلقة بالاستغلال غير المعقلن للموارد البحرية و ضعف تثمين المنتجات البحرية و ضعف تنظيم النسيج التجاري و بالتالي ضعف مساهمة الجهة في استغلال الموارد البحرية على المستوى الوطني؛**
- √ **رغم أهمية التجارة كنشاط إقتصادي بإقليم تطوان (1 من بين كل 4 نشيطين) مقابل 14% على المستوى الوطني إلا أنها تعاني من منافسة التجارة غير المهيكلة؛**
- √ **موسمية النشاط السياحي و تعرضه لمنافسة شديدة وطنيا و دوليا.**

6. المشاريع المهيكلة بالجهة

01. المركب الميناني طنجة المتوسط

شكل إنجاز ميناء طنجة المتوسطي العامل الاساسي و الحاسم في إعادة هيكلة مجموع مجال الجهة. فقد مكنت التغيرات العميقة التي أحدثها ميناء طنجة المتوسط من استقطاب استثمارات ضخمة وظهور دينامية ايجابية في التنمية الاقتصادية. لقد تم اختيار موقع المركب الميناني طنجة المتوسطي عند مصب واد الرمل على مضيق جبل طارق، عند التقاء أهم الطرق البحرية العالمية، على بعد 40 كلم شرق مدينة طنجة وعلى بعد 15 كلم من أوروبا. وقد جعل هذا الموقع الفريد والاستراتيجي منذ فترة من الميناء الأول لحركة المسافرين والنقل الدولي (اكثر من 50% من الصادرات المغربية). فهو جسر بحري حقيقي يربط بين أوربا وأفريقيا، حيث يسمح بعبور السفن البحرية في المضيق في أقل من 45 دقيقة. و في احدث تصنيف يتمركز طنجة المتوسط كأول ميناء في افريقيا و ضمن اكبر 50 ميناء للحاويات في العالم. و مع بدء تشغيل ميناء طنجة المتوسط2 ، سيعزز مكانته ضمن 20 الاوائل في العالم.

بمجموع استثمارات فاقت 40 مليار درهم، يتضمن هذا المركب الذي يمتد على مساحة 1000 هكتار : ميناء طنجة المتوسط 1: والذي يضم محطتين للحاويات ومحطة للسكك الحديدية، ومحطة للهيدروكربونيات، ومحطة للبضائع المختلفة ومحطة للسيارات. ميناء طنجة المتوسط 2: والذي يضم محطتين للحاويات. ميناء طنجة المتوسط للرُكاب و شاحنات النقل الدولي و المنطقة الحرة اللوجيستية و مركز الأعمال طنجة المتوسط.

ورافق تشييد المركب المينائي طنجة المتوسطي انجاز و تطوير مناطق حرة صناعية وخدماتية. و ايضا إنجاز الربط عبر الطريق السيار ما بين مدينة طنجة والميناء، تطوان والفنيدق ثم إنجاز خط السكة الحديدية.

و على صعيد اخر، سيساهم مشروع المدينة الجديدة المندمجة "محمد السادس طنجة تيك" في هذه النهضة الاقتصادية والصناعية المتسارعة التي تشهدها الجهة، حيث ينتظر أن يبلغ حجم الاستثمار بهذه المنشأة 10 مليارات دولار، ستساهم في إحداث 300 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

02. خط القطار السريع

يندرج أول قطار فائق السرعة في أفريقيا في إطار سياسة الأوراش الكبرى للمملكة. ويختصر «البراق» مسافة الرحلة بين القطبين الاقتصاديين للمملكة طنجة والدار البيضاء في ساعتين و 10 دقائق فقط بدل 4 ساعة ونصف.

03. برنامج طنجة الكبرى

برنامج طنجة الكبرى من أجل تنمية مندمجة ومتوازنة وشاملة لمدينة البوغاز. وقد تم وضع برنامج طنجة الكبرى ليكون نموذجا حضريا و ليمكن المدينة من الارتقاء إلى مصاف الحواضر العالمية الكبرى. و امتد مجموع مخطط التنمية هذا على فترة خمس سنوات من 2013 إلى 2017، ووصل حجم الاستثمارات فيه إلى حوالي 7.633مليار درهم. و قد شمل برنامج تاهيل المدينة اعادة توظيف ميناء طنجة المدينة و اعطائه وجهة جديدة نحو سياحة الرحلات البحرية وركوب القوارب.

04. البرنامج المندمج للتنمية الاقتصادية والحضرية لمدينة تطوان

البرنامج رصدت له استثمارات تناهز 5،5 مليار درهم و هم عدة محاور من تأهيل حضري و إقتصادي، و مشاريع اجتماعية منشآت ثقافية ودينية وتكوينية. و يعتبر تثنية الطريق الوطنية بين تطوان و شفشاون من اهم المشاريع.

05. تهيئة وادي مرتيل بتطوان

يندرج المشروع في سياق رؤية شاملة ومندمجة تروم، فضلا عن حماية مدينتي تطوان ومرتيل من خطر الفيضانات، إحداث منطقة حضرية على ضفتي وادي مرتيل كفيلة باستيعاب التوسع المستقبلي لمدينة تطوان، واحتضان فضاءات للسكن والثقافة والترفيه والرياضة والأعمال والتجارة.

06. برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة (2015-2019) « الحسيمة، منارة المتوسط ».

باستثمارات قدرت بحوالي 6.5 مليار درهم، شمل البرنامج خمسة محاور أساسية : التأهيل الترابي ، والنهوض بالمجال الاجتماعي، وحماية البيئة وتدبير المخاطر، وتقوية البنيات التحتية، وتأهيل المجال الديني.

أهم المشاريع المهيكلة بالجهة

وارتباطا بالموضوع، ، بلغ عدد المشاريع التي تم الانتهاء من إنجازها في إطار هذا البرنامج ما مجموعه 444 مشروعا، إلى جانب 340 مشروعا في طور الإنجاز.

7. تنزيل الاستراتيجيات الوطنية على مستوى الجهة

أطلق المغرب منذ بداية الالفية الثانية ،العديد من الإستراتيجيات القطاعية في مجموعة من المجالات كالصناعة و السياحة و السكن والفلاحة وغيرها. وتهدف هذه المخططات إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية والاستثمار في المجال الاجتماعي.

• مخطط التسريع الصناعي

بعد مخطط إقلاع والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، اعتمد مخطط تسريع التنمية الصناعية مقاربة جديدة مبنية على إرساء منظومات صناعية(écosystèmes)، تروم إدماج سلاسل القيمة . (Integration des chaines de valeurs)

من بين اهم اهداف هدا المخطط احداث 500 000 منصب شغل و زيادة حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام. كما نص المخطط أيضا على اليات لمواكبة و تعزيز النسيج الصناعي كإنشاء صندوق للاستثمار الصناعي العمومي (20 مليار درهم) مع وضع سلسلة من التدابير المالية والضريبية التحفيزية و تسهيلات للولوج للعقار الصناعي.

استأثرت جهة طنجة تطوان الحسيمة بالقسط الأوفر من الاستثمار الصناعي بالمغرب . و استحوذ قطاع السيارات على النصيب المهم من الاستثمارات بالجهة. و قد شهد القطاع دينامية بقدوم شركة رونو في سنة 2012 ، وابتداءً من سنة 2014 تجاوزت صادرات قطاع السيارات صادرات الفوسفاط حيث أضحى قطاع السيارات يحتل المرتبة الأولى. الشيء الذي يعكس التموقع الجديد للجهة في الاقتصاد الوطني و قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ففي اطار الأرضيات الصناعية المندمجة (P2I)) تم انجاز منطقة الانشطة الصناعية طنجة أوتوموتيف سيتي) Tanger Auto-City (motive التي تمثل مركز التميز في مجال أنشطة صناعة السيارات بفضل وجودها بالقرب من ورونو طنجة المتوسط. و هي منطقة مُجهَّزة بكل ما يلزم صناعة السيارات ويغطي جميع سلسلة المهن عالية القيمة و يضم عدد مهم من مصنعي تجهيزات السيارات وشركات المناولة المحلية. ومن ناحية أخرى، تم انشاء منطقة تطوان شور (Tetouan Shore): مُخصصة لمهن ترحيل الخدمات. وكذلك تعزيز بعض الانشطة المتواجدة بالمنطقة الحرة بطنجة و تطوان بارك.

انعكست الدينامية الصناعية بالجهة على مؤشراتها التنموية، حيث اصبحت ثاني قطب صناعي بالمغرب بعد جهة الدار البيضاء-سطات و انتقلت مساهمة الجهة في الناتج الداخلي الخام الوطني من 8 % سنة لى 12,6 % من الإنتاج الصناعي الوطني سنة 2016.

• مخطط المغرب الاخضر

انطلق المخطط سنة 2008 بهدف جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المغرب. ويعتمد مخطط المغرب الأخضر على مقاربة شمولية ومندمجة لكل الفاعلين في القطاع الفلاحي. كما يرتكز على تعزيز الاستثمارات والتكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية قبليا وبعديا. ويستند مخطط المغرب الأخضر على دعامتين: تستهدف الدعامة الأولى الفلاحة العصرية ذات إنتاجية عالية تستجيب لمتطلبات السوق، في حين تخص الدعامة الثانية الفلاحين الصغار و المتوسطين في وضعية صعبة.

على المستوى الجهوي تم تنزيل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر عبر مخططات فلاحية جهوية. في هدا الصدد تمت برمجة 175 مشروع على صعيد الجهة، همت على الخصوص:

- تأهيل مختلف سلاسل الإنتاج: الزراعات السكرية، زراعة الحبوب ، الزراعات التسويقية ، إنتاج الحليب ، إنتاج اللحوم، إنتاج البذور وزراعة الزيتون ؛ و الرفع من معدل تثمين المنتجات الفلاحية.
- النهوض بالفلاحة التضامنية و تشجيع المنتجات المحلية.
- تثمين الموارد المائية الموفرة عن طريق السدود و مشاريع اقتصاد الماء.
- وحقق مخطط المغرب الأخضر نتائج ملحوظة وملموسة من اهم تمظهراتها:
- دينامية كبيرة في قطاع الفواكه الحمراء الصغيرة: 80 في المائة من الإنتاج الوطني الإجمالي و امكانات كبيرة للتصدير: 30 بلدا بكل من أوروبا والخليج وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- إنتاج قياسي للزيتون خلال موسم 2018 يصل إلى 240 ألف طن بزيادة بنسبة 25 في المائة عن سنة 2017 بفضل إطلاق 78 مشروع ضمن الرافعة الثانية لمخطط المغرب الأخضر حيث انتقلت المساحة المزروعة من 98 ألف و 600 هكتار سنة 2009 إلى ازيد من 200 ألف هكتار.
- مشاريع تجميع سلسلة الحليب و البطاطس و الزينون.
- مشروع الري المرتبط بسد دار الخروفة و مشروع تهيئة الهيدرو فلاحية للمدار السقوي محجرات اجراس، سافلة سد مرتيل بتطوان.
- البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي بالدائر ة السقوية اللوكوس.

و بالنسبة للانعكاسات الاقتصادية، فإن القطاع الفلاحي بالجهة اصبح يشكل إحدى أهم الدعامات الإقتصادية و هذا يتضح من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14 % .

♦ رؤية 2020 في المجال السياحي

تقوم رؤية 2020 على الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب. ويتمثل طموحها في أن تكون البلاد من بين أكبر عشرين وجهة عالمية بحلول عام 2020 و فرض نفسها كمرجع في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ترتكز الاستراتيجية عى تطوير العرض السياحي ومن خلال الارتكاز على ثمانية مجالات ترابية. و في هدا الاطار تقع الجهة بين عقدين برنامجيين: مجال الرأس الشمالي (برنامج ملتقى المعارض الدولية على أبواب إفريقيا و برنامج منتجع ليكسوس) و مجال المغرب المتوسطي(برنامج كالا إريس). و تطمح الجهة الى جذب 3 ملايين سائح في عام 2020 من خلال حوالي127 مشروع باستثمارات تناهز 14.5 مليون درهم.

وفي سياق هده الجهود ، شهدت طنجة إطلاق برنامج واسع لإعادة توظيف ميناء المدينة ، ما سيزيد من قدرة المدينة على استقطاب كبريات سفن الرحلات السياحية، عبر تخصيص 3 أرصفة كبيرة لرسو السفن السياحية، الشيء الذي سيساهم في تحقيق هدف استقبال 750 ألف سائح عام 2020.

وبدراسة تطور السياحة بالجهة، يلاحظ ارتفاع فيما يخص الليالي السياحية بالفنادق باكثر من 35% ما بين سنة 2010 و 2017. نفس الارتفاع شهدته بنية الإستقبال. .غير أن مستوى التنمية السياحية يبقى غير كاف من أجل تحقيق إقلاع حقيقي للقطاع. ان موسمية النشاط السياحي، غياب الالتقائية، ونقص الحكامة، ضعف النقل الجوي،و غيرها، كلها عناصر تجعل حصيلة تنزيل المخطط السياحي غير كافية في مجملها.

♦ استراتيجية آليو تيس 2020 :

ترمي استراتيجية آليو تيس، المعتمدة سنة 2009 إلى توطيد نقاط القوة و الايجابيات في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتحريرها من القيود التي تعيق تقدمه لبلوغ هدفين رئيسيين وهما المحافظة على الثروات البحرية وتأهيل القطاع و كدا تعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب. الأهداف المرقمة التي حددتها استراتيجية آليوتيس في أفق 2020 تتلخص في : الرفع بثالثة أضعاف الناتج الداخلي الخام للقطاع، الرفع من صادرات المنتجات البحرية، الرفع من الإنتاج إلى 6,1 مليون طن و الرفع من الاستهلاك المحلي للسمك من 10 كلغ حاليا إلى 16 كلغ للفرد في السنة.

و قد همت الإجراءات الرئيسية التي أنجزت في هدا الصدد على صعيد الجهة أساسا :

وضع مخططات للتهيئة للثروات البحرية، دعم المنتجات البحرية عبر خلق قطب الشمال(مشروع مختلط الفالحة و الصيد)، تطوير قرى الصيادين و نقط التفريغ المجهزة، انجاز البرنامج المتعلق بغمر الشعاب الاصطناعية في خليج مرتيل ذلك بهدف تدبير مستدام للنظم الإليكولوجية الطبيعية؛ تطوير تربية الأحياء المائية بالجهة. فالواجهة المتوسطية تعتبر من احسن المناطق ملائمة لتربية الأحياء البحرية (تم احصاء اكثر من 36 موقع بالجهة).

وضَع هذا المخطط مجموعة من المشاريع التي حققت آثارا ايجابية مقارنة بالأهداف المسطرة في الاستراتيجية. و قد بلغت نسبة الانجاز ما يعادل 87% من الأهداف المسطرة في أفق 2020 فيما يخص حجم المنتجات البحرية حسب احصائيات القطاع الوصي. الا ان النشاط البحري مازال يعاني من بعض المعيقات كضعف تثمين المنتجات البحرية و بالتالي ضعف مساهمة الجهة في استغلال الموارد البحرية على المستوى الوطني(فقط 11%)؛

♦ إستراتيجية التنمية القروية

يمكن اعطاء نظرة موجزة عن المقاربات المعتمدة من أجل تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية من خلال النقط التالية:

- √ إستراتيجية تنمية العالم القروي عبر الأنشطة الفلاحية الذي تشرف عليها وزارة الفلاحة ؛
- √ برامج التنمية القروية في جانبه غير الفلاحي من طرف قطاع التعمير و اعداد التراب. و في هدا الاطار بلغ عدد المشاريع الممولة على مستوى الجهة من طرف صندوق التنمية القروية 57 مشروعا عبر 10 اتفاقيات للتمويل بلغت حوالي 350 مليون درهم؛
- √ برامج قطاعية أخرى لفائدة التنمية القروية (التزويد بالماء الشروب وكهربة العالم القروي، الطرق القروية،الخ) ؛
- √ البرنامج الجديد الذي تم وضعه لمكافحة الفوارق المجالية والاجتماعية في المجال القروي والمناطق الجبلية (2016-2022) بغلاف مالي إجمالي قدره 50 مليار درهم. ويهم 1253 جماعة موزعة على جهات المملكة الاثنتي عشرة. و من اهم مصادر تمويله صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و ميزانيات مختلف القطاعات الوزارية.
- √ البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة؛

يتضح مما سبق ان هناك مجموعة من البرامج و الاستراتيجية التي استهدفت تنمية المجالات القروية. غير ان اثرها على الساكنة القروية يبقى متباينا. فباستثناء التدخلات المتعلقة بالبنية التحتية من كهرباء و طرق قروية التي حققت تطورا ملموسا، ما زالت هناك اوجه القصور خاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي و النهوض بالاقتصاد القروي. ويعزى دلك اولا الى الخصائص الجغرافية و السوسيو-اقتصادية و ثانيا الى غياب رؤية موحدة للتنمية القروية بالجهة.

♦ الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية

ترتكز الاستراتيجية اللوجيستيكية على خمسة محاور رئيسية:

- √ تطوير شبكة وطنية مندمجة للمحطات اللوجيستيكية بمقربة من أحواض الانتاج والاستهلاك والنقط الاساسية للتبادل ومن البنيات التحتية الرئيسية للنقل (الموانئ، الطرق السيارة، السكك الحديدية، ...) على مساحة 3.300 هكتار منها 2،080 هكتار على المدى المتوسط،
- √ ترشيد وتجميع الانشطة (الحبوب، منتجات الطاقة، الصادرات...)
- √ تشجيع وجود فاعلين لوجيستيكيين متكاملين ومندمجين،
- √ تقوية المهارات من خلال مخطط وطني للتكوين في مهن اللوجيستيك،
- √ إحداث إطار لحكامة القطاع عن طريق إحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية وإنشاء المرصد المغربي للتنافسية اللوجيستيكية.

يتم تنزيل الاستراتيجية عن طريق عقود تنفيذية جهوية على مستوى الجهات. على صعيد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة تتوقع الاستراتيجية الوطنية تطوير التنافسية اللوجيستيكية في ميادين الحاويات، لوجيستيك السيارات، المواد الفلاحية، الحبوب، مواد البناء.

هذا و فضلا عن المنطقة اللوجيستيكية لميناء طنجة المتوسط الممتدة على مساحة 250 هكتار، والمخصصة للأنشطة اللوجستية ذات القيمة المضافة، فقد تم تحديد موقع محطة لوجيستيكية متعددة الأروجة في منطقة عين الدالية على مساحة تقدر بحوالي 200 هكتار(58 هكتار كشطر اول) الى جانب 5 مواقع اخرى بكل من الحسيمة (32 هكتار) و تطوان(40 هكتار) و اقليم فحص انجرة(60 هكتار) و جماعة جزناية(50 هكتار) بعمالة طنجة-اصيلا.

♦ الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030

ترتكز الاستراتيجية على دور الموانئ المغربية كرافعة اقتصادية و الاستفادة من دورها المهيكل. و تقوم هذه الاستراتيجية على 6 أقطاب مينائية تساعد على إحداث جهوية استراتيجية يلعب فيها ميناء كبير دورا محوريا و أساسيا فيما يتعلق أساسا بإعداد التراب وتطبيق الاستراتيجيات القطاعية. في حين تلعب الموانئ الأخرى دورا مكملا أو قائما على التخصص،فخلال العقدين القادمين سيتغير المظهر العام لكل قطب.

وبالنظر إلى موقعها الجغرافي الهام وإلى توفرها على ميناء طنجة المتوسطي فإن الجهة تحتل مكانة هامة في السياسة المينائية الوطنية التي تطمح إلى تبوأ مكانة بارزة في الانشطة المينائية في حوض البحر الأبيض المتوسط و العالم. و تجدر الاشارة، ان الجهة تندرج في القطب الشمالي الغربي القائم على انشطة اعادة نقل البضائع، النقل الدولي، نقل المسافرين، الرحلات السياحية و الترفيه.

♦ الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق سنة 2030

ترتكز الاستراتيجية على اعتماد نموذج طاقي مغربي يرتكز على عدد من الأهداف تتمثل في تأمين الإمداد الطاقي، وتعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، ثم التحكم في الطاقة، إضافة إلى الحفاظ على البيئة. ومن بين اهداف المخطط استهداف مزيج كهربائي بحصة مهمة من الطاقات المتجددة(42 % في أفق سنة 2020 و 52 في أفق سنة 2030 و تساهم القدرة الريحية بنسبة 20 %).

و تتوفر الجهة على امكانات ريحية جد مهمة جعل منها قطبا محوريا في انتاج الطاقة الريحية. و تضم الجهة حضائر ريحية اهمها محطة «خلادي: 120 ميكاواط « و المحطة الريحية « طنجة 1: 140 ميكاواط».

و هذا الى جانب تدشين اول مصنع للمراوح الهوائية في افريقيا و الشرق الأوسط في أكتوبر 2017 بمدينة طنجة.

تعتبر السياسات القطاعية أهم الدعامات التي سعى المغرب من خلالها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. من خلال نظرة اجمالية لتلك السياسات يمكن استخراج مجموعة من نقط القوة اهمها المقاربة التي اعتمدتها مجموعة من الاستراتيجيات مثل مخطط المغرب الأخضر و التسريع الصناعي و التي كان لها اثر ايجابي على المستوى الاقتصادي و خلق مناصب الشغل،و من بين اهم الاليات التي تم اعتمادها مقاربة السلاسل و المنظومات وأيضا عقود البرامج بين الدولة والمهنيين. إلا انه و من جهة أخرى، لابد من تسجيل نقض ضعف اهمها: ضعف التنزيل الجهوي للبرامج القطاعية و احتكار المصالح المركزية لصيغة الرؤية، ضعف المؤشرات الجهوية حول هذه الاستراتيجيات، ضعف في تجانس و التقائية البرامج.

وفي هذا الاطار و تنزيلا للجهوية المتقدمة، يشكل التصميم الجهوي لإعداد التراب، بوصفه وثيقة للتخطيط الجهوي على المديين المتوسط والبعيد، فرصة ثمينة لصياغة و لاجرأة الاستراتيجيات والسياسات العمومية بشكل أفضل من خلال تثمين الإمكانيات الخاصة بالجهة.

IV. الإكراهات والاختلالات الترابية الرئيسية

01. دينامية ديموغرافية قوية : ضغط على المدن وتوسع مجالي

- من خلال تسجيل زيادة إجمالية قدرها 40 % بين عامي 2004 و 2014 ، يشهد سكان الجهة تطورا ديموغرافيا وسكانيا متسارعا وغير متوازن وذلك تحت تأثير عاملي التزايد الديموغرافي والهجرة القروية بفعل الجاذبية القوية التي تمارسها الجهة على باقي المناطق القريبة والبعيدة. ويعبر هذا النمو السكاني بالدرجة الأولى عن طفرة حضرية قوية وتحول نحو المناطق الساحلية والهامشية للمدن. كل التوقعات تؤكد ان هدا النمو الحضري المرتفع مرشح للإرتفاع في المستقبل مما سيترتب عنه خصاص متزايد في مجال التجهيزات الأساسية و ضغوطا قوية على البيئة وعلى الموارد الطبيعية و ارتفاع كلفة الأجور والعقار.

- بالنظر لمساحتها، تعتبر الجهة واحدة من أكثر الجهات المأهولة و الاكثر كثافة من حيث السكان في المغرب (~ 200 نسمة / كم 2). و تقع الجهة في المرتبة الخامسة من حيث التعداد السكاني ب 10.5% من مجموع السكان. إلا أنها تحتل مساحة أضيق مقارنة بباقي الجهات الأخرى، حيث تأتي في المرتبة 12 بنسبة 2.4% فقط من مجموع المساحة الوطنية. (10.5% من السكان المغاربة على 2.4% من المساحة الإجمالية للمملكة).

- يعتبر النمو الحضري سمة واضحة و عنصرا بارزا في الجهة بسبب التأثير المشترك للنمو السكاني والنزوح القروي نحو المدن. فالمجال الحضري الذي يشكل 5 في المائة من مجموع المساحة، يستقبل اكثر من 60 في المائة من إجمالي عدد السكان. و يتجلى دلك ايضا من خلال معدل النمو السنوي الحضري الذي يتجاوز المعدل الوطني (2.45% مقابل 1.86%). مع العلم ان هدا المعدل يصل الى ما فوق 3 % في مدينة طنجة و اكثر من 4% في عمالة المضيق-الفنيدق. مما يجعل تلك المدن تحت ضغط التوسع العمراني مما يؤثر على مستوى خدماتها و مستوى حكامتها والبرامج الرامية إلى تنميتها.

- في التجمعات الحضرية والمدن الساحلية ، يؤدي التدفق الهائل للسكان إلى إعاقة عملية النمو الحضري المعتادة أو المتوقعة. مما يؤثر سلبا على عمليات التخطيط الحضري. ويطرح هذا الضغط علي المدن تحديات الحد من مظاهر التمييز و الاختلالات الاجتماعية وكدلك إدماج للمهاجرين الحاليين والمستقبليين القادمين من القرى ومن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ايضا.

- أدى النمو السكاني والتوسع الحضري السريع إلى زيادة كبيرة في الطلب على السكن. مما ادى الى تمدد المدن إلى التجمعات القروية المجاورة والمراكز الحضري (كزناية 8.46%العوامة 2.28% اساكن 4% ازلا 2.49% زيتون 3.54%) مع اللجوء الى البناء غير القانوني باعتباره السبيل الوحيد للتغلب على العقبات المالية، العقارية أو التنظيمية. والنتيجة لهذه الحالة هي النمو العشوائي للمدن واختلاط المجال القروي و الحضري. وفي نفس الوقت ظهور جيوب للفقر بالمدينة القديمة و داخل الأحياء الهامشية بصفة عامة وبأحياء الصفيح بمدينة العرائش مثلا.

02. بنية حضرية مستقطبة بالثنائي طنجة تطوان

- **في عام 2014**، يضم المجال الحضري أكثر من مليوني نسمة. يقدر معدل التمدن بنسبة 59.9 % مقابل 54.1 % في عام 2004. ويتفاوت هذا المعدل ، من إلى إقليم إلى آخر ، بشكل خاص في طنجة الكبرى ومقاطعة تطوان حيث تزيد النسبة عن 90%. و قد ارتفع معدل التحضر الجهوي على مدى العقود الثلاثة الماضية من 43.8% إلى 59.9%. و من المتوقع أن يتمركز أكثر من 50 في المائة من السكان بعد عشر سنوات تقريبا، أي في أفق 2030 في الشريط الساحلي لمضيق البوغاز الممتد من طنجة إلى مدينة الفنيدق. مما سيعرض الضواحي المحيطة بالمدن، لضغط عقاري و ديمغرافي قوي، مع مختلف المشاكل والمخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها تمركز ساكنة غير متجانسة وفقيرة في أغلب الأحيان في منطقة واحدة.

- **تقوم ثلاثة أقطاب حضرية رئيسية بتهيئة تراب الجهة:**

√ طنجة الكبرى: نمت طنجة بنسبة 130% لتصل إلى المرتبة الثالثة على المستوى الوطني. و تعتبر طنجة-أصيلة من بين 4 عمالات وإقليم تتجاوز ساكنة كل واحد منها المليون نسمة. و ملاحظ ايضا تغير في البنية السكانية لإقليم الفحص أنجرة حيث ان جميع الجماعات سجلت معدل نمو إيجابي.

√ تطوان الكبرى: حيث تجاوز متوسط معدلات النمو السنوي في مدن ساحل تطوان المعدلات الجهوية : معدل نمو عمالة المضيق-الفنيدق: أكثر من 4% ، مدينة المضيق 4.34% مدينة الفنيدق 3.76% مدينة مرتيل 5.17% مما يشكل طغطا كبيرا على الساحل.

√ قطب الحسيمة : يعرف فروقًا ديمغرافية كبيرة. فمدينة الحسيمة بمعدّل نمو لا يتجاوز 0.10% تعرف ركودًا ديموغرافيًا مع فقدانها لخاصية جذب الهجرة القروية لفائدة مراكز حضرية أخرى كإمزورن وبني بوعياش وتارجيست.

- عدم توازن البنية الحضرية المسقطبة لصالح قطب طنجة-تطوان في ظل تركز مفرط للتجهيزات و الاستثمارات على طنجة مستوى الكبرى في المقام الأول وعلى بتطوان الكبير في المقام الثاني. فبينما أن التحدي المتمثل في النمو الديموغرافي لم يعد يطرح بحدة في مجمل المدن الكبرى بالنظر إلى تدني وتيرة تدفق المهاجرين وتراجع النمو الديموغرافي الطبيعي، لازالت التكتلات الكبرى بالجهة تعرف تسارعا مطردا.

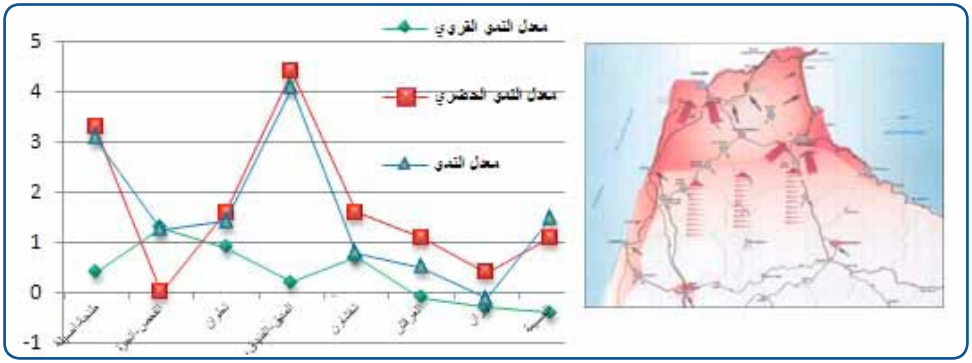

- يمكن اعتبار المدن الغير الجاذبة ديموغرافيًا في الجهة هي تلك التي تقل فيها نسبة نمو الساكنة عن 1.5% سنوياً. و يتعلق الامر بمدن أصبحت مهجورة من قبل سكانها مثل العرائش ، شفشاون ووزان.

- هذا التدفق الهائل نحو المدن الكبيرة يولد اختلالات مجالية مهمة تضاف إلى الضغط القوي الممارس على الساحل. و من بين اهم المعيقات: التوسع اللامتناهي للمجال الحضري، التمدد إلى المجالات القروية و الفلاحية، ارتفاع الكثافة السكانية،انتشار السكن غير اللائق، الضغط على التجهيزات العمومية و الاجتماعية. مما يؤثر سلبا على التنافسية العامة للمدن الكبيرة. و من المؤكد ايضا ان استحقاق التنمية وخلق الشغل، سيقع في جزء كبير منه، على القطبين الاساسين في الجهة، وفي مقدمتهما طنجة الكبرى.

- تتجلى مميزات الهيكلة الحضرية في الجهة في وجود مدن عصرية، تتوفر على جل التجهيزات ألأساسية ، لكنها في المقابل تعرف خصاصا في عوامل التنافسية والجاذبية بالمقرنة مع نظيراتها في شمال المتوسط. و ايضا مدن تقليدية وتاريخية تتسم بانحصار دورها الجهوي . بالإضافة الى مدن تتميز بضعف أنسجتها المعمارية وبالطابع القروي لغالبية ساكنتها.

- و من بين اهم التحديات انقسام المجالات وعدم وجود تنسيق بين الاقطاب الجهوية، و من الملاحظ ايضا استمرار لبعض مظاهر

الضعف في التعاون والتبادل بين القطبين الحضريين الرئيسين : طنجة وتطوان؛ مما ينعكس سلبا على طبيعة الوظائف الرئيسية للمدينتين.

03. اشكالية التفاوتات المجالية و الهشاشة بالعالم القروي

- شهدت معظم مؤشرات التنمية البشرية بالجهة قفزة نوعية خلال العشر سنوات الاخيرة، الا انه مازالت هناك اكراهات و عوائق تحول دون النهوض بالواقع الاجتماعي رغم الدينامية الاقتصادية التي تعرفها الجهة. على الرغم من تراجع معدل نسبة البطالة في سنة 2017 الى 8.2% مقارنة مع سنة 2016(9.6%) و مقارنة مع المستوى الوطني (10.2%)، فالملاحظ ارتفاع هدا المؤشر في الوسط الحضري و خصوصا بأقاليم وزان (18.8)، الحسيمة(15.6) و تطوان (15.1). نفس الاختلالات المجالية سجلت ايضا بالنسبة لنسب الفقر و لقطاعات التربية والتعليم و الصحة التي سجلت فيها معدلات تبقى أقل من المستوى الوطني.
- تمتاز جل الجماعات بالمجال القروي للجهة بانخفاض نسبة نمو ساكنتها الإجمالية وصعوبة الحفاظ على نسبة النمو الطبيعي. حيت ان اكثر من 50 جماعة سجلت نمو سلبي لساكنتها ما بين 2004 و 2014 مع تسجيل معدل نمو الساكنة الجهوية القروية (0.21%) اقل من المعدل القروي وطنيا (0.39%). مسجلة بذلك انخفاضا في نسبة نمو الساكنة القروية الجهوية ، و لا بد من التذكير هنا ان هدا المنحى الحاد نحو الانخفاض سجلته جهة طنجة-تطوان سابقا إذ انتقلت من 1,9 % بالنسبة لفترة 1971 ـ 1982 إلى 1,6 % بالنسبة لفترة 1982 ـ 1994 ثم إلى 1،4 % لفترة 2004-1994. و على عكس ذلك تم تسجيل ارتفاع لنسبة الكثافة السكانية حول المناطق المسقية الكبرى(كجماعة العوامرة مثلا). يمكن اعتبار هذه الديناميكية الايجابية مرتبطة مباشرة بمركز الجماعة الذي يوفر فرصًا للأنشطة الضرورية للحفاظ على السكان.
- يرتكز التشغيل بالأساس في العالم القروي بالأنشطة الفلاحية، بحيث أن 80% من الساكنة القروية مرتبطون بها بشكل مباشر أو غير مباشر. غير ان القطاع الفلاحي في الجهة يعاني من مجموعة من المعيقات اهمها: استنزاف الأراضي ذات الإنتاجية الفلاحية بسبب التوسع العمراني المتزايد ،الجفاف ،تفتيت الاراضي، زراعة القنب الهندي... ورغم الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين المتدخلين، فإنّ هشاشة البوادي في الجهة تزداد حدة مع تنامي وتيرة الهجرة القروية و ارتفاع منحى شيخوخة الساكنة القروية. فضلا عن دالك يطغى على المشهد العمراني ظاهرة التمّدن المتزايد للبوادي وانتشار مراكز قرويّة بمساكن اسمنتية عشوائية دون اية هوية محلية.
- أما على مستوى التنمية البشرية للساكنة القروية بالجهة، فإن جل المؤشرات هي دون المستوى الوطني. فمعدل العزلة مثلا مرتفع مما يضع الجهة في المرتبة الأخيرة من حيث فك العزلة(66 بالمائة) مقابل 79 في المائة كمعدل وطني. كما ان هناك مجموعة من الجماعات تعاني من ضعف في الولوج إلى الخدمات العمومية الاساسية والبنيات التحتية من كهرباء و ماء صالح للشرب وخاصة إقليمي وزان وشفشاون الأكثر تضررا. و مما لاشك فيه ان الاكراهات المتعلقة بالخصائص الطبوغرافية لأقاليم الجهة والتشتت الكبير للمنازل يساهمان في الرفع من تكلفة سد هدا العجز.
- غير أنّ الفوارق الاجتماعية والعزلة ليست هي المشاكل الوحيدة التي تواجهها السّاكنة القرويّة بالجهة، بل إنّ هناك اكراهات اخرى تتجلى في الاستهلاك المفرط للمجالات الفلاحية و الغابوية و الفرشة المائية التي ضاعت بسبب زراعة القنب الهندي التي تنشط في المناطق الجبلية و المعزولة. وعلى صعيد آخر، فإن المناطق الجبلية بالجهة معرّضة بشكل كبير للكوارث الطبيعية مع مستوى تجهيزات أقلّ، ومعدلات الولوج والإنقاذ في حالات الطوارئ محدودة جدا.
- مكّنتْ الدينامية الاقتصادية و الصناعية التي عرفتها بعض مناطق الجهة خال السنوات الأخيرة، من إحداث تحوّلات عميقة اجتماعية وديموغرافية و ترابيّة ، صاحبَتها آثار و تغيرات في أنماط عيش الساكنة القرويّة و خصوصا في المجالات المتاخمة للمركب المينائي طنجة المتوسط. و قد تجلّت هده التحولات أساسًا في الاقبال الكثيف على الاراضي الفلاحية من طرف الساكنة ألحضرية

،صعوبات في الاندماج والتعايش مع الحركية الاجتماعية المستجدة و في الارتقاء الاجتماعي في ضل ضعف مستوى الامكانات البشرية المحلية ، دون اغفال الاشكالات المرتبطة بالعقار وبنزع الملكية و بأراضي الجموع خصوصا.

- وقد أصبح اليوم اقليم فحص أنجرة موطنًا لمعظم منصة ميناء طنجة المتوسطي ومجالا حيويّا يساهم في خلق الثروات وفرص الشغل لكل الجهة والوطن. الا ان هدا الاقليم يعرف بعض الاشكاليات الترابية تتجلى في كونها قروية وليس لديها عاصمة و تتم إدارتها من مدينة طنجة مع تشابك في بعض الاختصاصات مع وكالة الميناء (TMSA).

- كما تجب الاشارة الى الوضعية المتعثرة للمدينة الجديدة «الشرافات" التي كان مخططا لها أن تكون مدينة إيكولوجية بامتياز، وتقع مدينة الشرافات على بعد حوالي 18 كلم جنوب شرق طنجة،في محور الالتقاء بين الطريق السيار طنجة - طنجة المتوسط والطريق الوطنية رقم 2 بين طنجة و تطوان والخطط السككي وبالمقربة من مصنع «رونو» ومنطقة الانشطة الصناعية. وتمتد مدينة الشرافات على مساحة 770 هكتارا،وكانت ستوفر بعد نهاية الأشغال 30 ألف وحدة سكنية،وتكون قادرة على استقبال 150 ألف نسمة.

04.اقتصاد جهوي متنوع والبحث عن تموقع وطني متميز

- حققت الجهة من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام المركز الثالث على الصعيد الوطني بحوالي 10% بعد أن كانت الخامسة على الصعيد الوطني سنة 2012. و تبقى الجهة متخلفة عن جهتي الدار البيضاء-سطات التي ساهمت بحوالي 32 % و جهة الرباط-سلا-القنيطة بحوالي 16%. لتستمر جهة الدار البيضاء في الصدارة و الهيمنة كما تنبأت بدلك استنتاجات التصميم الوطني لإعداد التراب. و لكن من حيث الوتيرة، حققت الجهة نسبة تقدم أعلى من المعدلات الوطنية (2.5% مقابل 1.1 % وطنيا) و متقدمة على الجهتين السالفتين الذكر(1.1 %و 1 %). مما يؤكد عل اتجاه الجهة للعب دور قاطرة الاقتصاد الوطني. ويبقى التحدي الاكبر هو ضمان التوازن ما بين النمو الديموغرافي و النمو الاقتصادي للجهة.

- رغم الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجهة،فإن قطاع الفلاحة الذي يشغل أكثر من 40 % من فرص الشغل جهويا، لا يساهم الا بحوالي 10% من الناتج الداخلي الجهوي. في الوقت الذي بلغت فيه مساهمة القطاع الصناعي و التجاري 32 % و 13% من فرص الشغل فقط. أما بخصوص الأنشطة الخدماتية و السياحة فمساهمتها قدرت بحوالي 44% و تشغل 36 في المائة من السكان النشيطين.

- و تواجه الفلاحة التي تعد الرافعة الأولى لاقتصاد المناطق القروية و الجبلية، العديد من التحديات أهمها: التجزيء الكبير للأراضي، الضغط على المجالات الفلاحية و الغابوية و الموارد المائية، منافسة شديدة من زراعة القنب الهندي الذي يحقق مستويات عالية من الدخل، العزلة الجغرافية و هيمنة ممارسة الرعي والأنشطة الغابوية ، نقص التأطير و الولوج إلى التمويل إضافة إلى صعوبات في مجال تسويق المنتجات الفلاحية.

- تتجلى أهمية رأس المال البحري بالجهة في وجود اثنين من واجهات بحرية تمتد على 447 كم من الساحل. لكن، وبالرغم من إمكانات والثروات المهمة لأنشطة الصيد البحري و الاقتصاد الأزرق بشكل عام، فإن مساهمتها المباشرة في التنمية الاقتصادية للجهة تظل محدودة، حيث لا تتجاوز هذه المساهمة 4 في المائة من الناتج الداخلي الخام الجهوي في ضل هيمنة القطاع التقليدي و ضعف للا نشطة التحويلية.

- عرفت الجهة نموا قويا للناتج الداخلي الخام الصناعي على مدى العِقد الماضي. لاسيما بفضل الاستثمارات الضخمة في مجالات السيارات ،اللوجيستيك و وترحيل الخدمات. لكن تجدر الإشارة أن معظم الانشطة الصناعية متواجدة في الجزء الشمالي من الجهة مما سيزيد من الضغط الديموغرافي على الشريط الساحلي الشمالي. وهو ما يشكل مؤشرا راجحا على اللاتوازن بين مجالات الجهة

حـدة في التفاوتـات التنمويـة. هـذا الوضـع تكرس أيضا بإلحاق إقليـم الحسيمة بالجهة مما نتج عنه إضعاف للمردودية الجهوية العامة مقارنة مع حجم الاسـتثمارات العموميـة مما يسـتدعي معرفـة مسـتوى انعكاسـها على المجـالات الترابيـة المحليـة.

- لقد شهد القطاع دينامية قوية بقدوم شركة رونو في سنة 2012 بحيث أضحى قطاع السيارات يحتل المرتبة الأولى في صادرات البلاد. إلا انه من المؤكد ان هذه الدينامية لن يكون لها كل الأثر المنشود في غياب نسبة مهمة من اندماج و ارساء جانب محلي لهده الانشطة الصناعية الكبرى التي تبقى معرّضة بشدة للإكراهات الخارجية. ففي سياق يتسم بتنافسية متزايدة وبالتقلب، بتسارع التطورات التكنولوجية، يتعيّن على الجهة تنويع وتقوية القيمة المضافة للمنشات الصناعية. و ذلك من خلال تشجيع المقاولة وشركات المناولة المحلية من اجل التموقع في مهن جديدة للاستجابة لطلبات المنشات الكبرى، كمعمل رونو ، من المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي في افق توجيه الإنتاج نحو التصدير.
- يعد القطاع السياحي بين أهم القطاعات التي تساهم في خلق الثروة و فرص الشغل. و تعتبر ثاني أكبر مساهم في الناتج، الوطني الداخلي الخام، وثاني قطاع من حيث خلق فرص الشغل. و بناءا عليه، فقد جعل المغرب من السياحة أولوية وطنية.
- تتوفر الجهة على كل المؤهلات الأساسية لتجعل من قطاع السياحة رافعة للتنمية و عاملا مهما لإعداد مجالها. غير أنه و رغم الجهود المبذولة في مجال تعزيز الجهة السياحية للجهة، مازال القطاع يعاني من مجموعة من الاكراهات، أهمها: ضعف الطاقة الإيوائية (8% من المجموع الوطني)، ضعف تنوع العرض السياحي، الطابع الموسمي و الاعتماد بشكل أساسي على المنتوج الشاطئي الذي يعاني من منافسة شديدة من دول شمال المتوسط. فالجهة تعتبر مجال عبور للسياح فقط ، و يتجلى دلك في معدل المبيت الذي لا يتجاوز يومين، في حين يتعدى 5 أيام في اكادير مثلا. بالإضافة إلى ضعف الربط الجوي الذي لا يشكل إلا 5% .
- على صعيد اخر، تقع الجهة في مجالين منفصلين للتدخل السياحي، المنطقة السياحية «كاب الشمال» بالجهة السابقة «طنجة-تطوان» و المنطقة السياحية « المغرب المتوسطي» التي تضم في جانب منها اقليم الحسيمة.

05. الاشكالية العقارية و تحدي التحكم في التنمية الحضرية

- إن النمو السريع للساكنة الحضرية أدى إلى عدم انتظام مجال المدن و ظهور حركية عمرانية متسارعة و دور اقتصادي مهم لمدن الجهة. فالملاحظ أن أزيد من 75% من الساكنة الحضرية الجهوية تتمركز في القطبين الكبيرين للجهة و ضواحيهما. و النتيجة آن أحد أكبر التحديات التي تواجه التنمية الحضرية في هده المدن هي إشكالية تعبئة العقار.
- الاكراهات المرتبطة بالعقار يمكن تلخيصها في الجوانب التالية:
  - √ ضعف تحكم المدن في وعائها العقاري. فالتصاميم الحضرية لا تعطي الأهمية المطلوبة للواقع العقاري مما ينتج عنه صعوبات في إخراج توجهات تلك التصاميم إلى حيز الوجود. كما أن الجماعات الترابية لا تستفيد من القيمة المضافة المترتبة عن تنطيق الأراضي.
  - √ في بعض الأحيان، فتح العقار العمومي لاقامة مشاريع على حساب التجانس الحضري مما يؤدي الى نفقات إضافية والتوسع اللامتناهي للمدن. فقد ساهمت المقاربة المتعلقة بالسكن الاجتماعي و الاستثمار، في انجاز مجموعة من المشاريع الحضرية و السياحية، جزء منها ما زال متعثرا (قطب ابن بطوطة مثلا) و جزء آخر أثر سلبا على البنية الحضرية و على جودة المدينة. حيث تمت مقاربة مجموعة من التدخلات العمومية بناءا على ما هو متاح من الوعاء العقاري، أكثر منه اعتمادا على توقعات تعميرية أو تهيئة مجالية. و من بين نتائجه أيضا الاستهلاك المفرط لاحتياطات الدولة من العقارات بالمدن الكبرى و الضغط على الاراضي الفلاحية.

- حوالي 60 % من مجموع السكان ستتمركز في الشريط الساحلي الشمالي خلال العشر السنوات المقبلة. مما سيطرح تحدي الموافقة بين التوجهات المجالية و المهام الحضرية ، في مجال تتنافس فيه الأنشطة الصناعية، المينائية، السياحية، الفلاحية، و مشاريع السكن، و في المقابل، تقل فيه الاحتياطات العقارية و تشتد فيه الاكراهات الطبيعية و البيئية.
- تحتل الجهة المرتبة الرابعة على مستوى الطلب على السكن وذلك بما يفوق 160 ألف طلب بما يعادل 10 % من المجموع الوطني، و تحتل جهة الدار البيضاء-سطات المرتبة الاولى بحوالي 30%. 87% من الطلب الجهوي تم تسجيله في المجال الحضري حسب احصائيات 2016. مع التأكيد على أن 47% من الطلب سجل في مدينة طنجة لوحدها.

06.الاشكالية البيئية بالجهة

شهد مجال المحافظة على البيئة بالجهة تنفيذ عدد من البرامج التي تندرج في اطار التنزيل الترابي للمخططات الوطنية و انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. و رغم ذلك مازالت تراب الجهة يعاني من بعض أوجه قصور من حيث الاستدامة، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- ضعف انخراط و تملك الجماعات الترابية لمبادئ التنمية المستدامة. و يلاحظ كذلك نقص في عملية تتبع و قياس مؤشرات انجاز و مدى مطابقة اداء الفاعلين مع اهداف التنمية المستدامة.
- ضعف مؤشرات الاستدامة في المدن (الحركية، أنماط النقل المعتمدة، هدر المياه، التلوث الصناعي، تلوث الهواء، النفايات الصلبة، ضغط على الساحل و الغابات الحضرية، ضعف في النجاعة الطاقية).
- صعوبة الولوج إلى الموارد المائية ببعض مناطق الجهة كوزان و شفشاون و ما صاحب ذلك من حركات احتجاجية في بعض القرى. الى جانب المخاطر التي ينطوي عليها الإجهاد المائي واستنزاف للفرشة المائية.
- هشاشة الجهة في ما يتعلق بالتغيرات المناخية و المخاطر الطبيعية.

V. التوجهات الكبرى لاعداد التراب بالجهة

لقد ركز التصميم الوطني لإعداد التراب على مفهوم التآزر بين مختلف المكونات الترابية على أن يكون لكل جهة طابعها و هويتها الخاصة وتوجه أساسي ومهيكل، و ما يلزم دلك من تثمين للمؤهلات الجهوية المرتبطة بذلك الطابع والتوجه في انسجام مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية. و ترجم التصميم الوطني هذا المفهوم في الصيغة التالية «لكل مجال حسب مؤهلاته الاقتصادية إلى كل مجال حسب حاجياته الاجتماعية». وهذا يعني أن كل مجال قادر على خلق ديناميته انطلاقا من مؤهلاته الخاصة بالموازاة مع علاقاته التكاملية مع مختلف المكونات المجالية الآخرى للمملكة.

تكمن أهم مؤهلات الجهة في تنوع إمكاناتها الطبيعية : واجهتان بحريتان (البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي)، أراضي خصبة لتنمية الفلاحة، جبال غنية بثروة غابوية مهمة، يضاف إلى كل هذا رغبة السلطات العليا في جعل الجهة مجالا مستقطبا للإستثمارات و نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة.

و تشمل رهانات تنمية الجهة مستويين، المستوى الوطني باعتبارها مجالا محركا للتنمية الوطنية في ضل هيمنة قطب محور الدار البيضاء-الرباط و كذلك المستوى الدولي باعتبار الجهة بوابة التقاء الدينامية المجالية الوطنية و الأسواق الدولية خاصة على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال المحاور جنوب-غرب و شمال-جنوب.

1. الخصوصيات و المخطط الوظيفي

- **جهة طنجة- تطوان – الحسيمة: مجال الالتقاء و العبور**

إن انفتاح الجهة على مضيق جبل طارق جعلها مجال التقاء التدفقات التجارية الدولية باعتباره ممرا استراتيجيا لحركة النقل البحري إذ يشهد المضيق على محورين هامين للنقل البحري الدولي : أوربا/إفريقيا و أمريكا من جهة و أوربا و أمريكا/ الشرق الأقصى و الأوسط من جهة أخرى. فبانفتاحها على المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط يمكنها مراقبة الممرات البحرية الأكثر أهمية على الصعيد الدولي.

و قد شكلت هذه المنطقة مجالا استراتيجيا عبر التاريخ و ذلك منذ الفينيقيين و موريطانيا الطنجية إلى المشروع الطموح للربط القاري بين إفريقيا و أوربا عبر مضيق جبل طارق و الذي سبقه الربط الكهربائي بين المغرب و إسبانيا الذي يمكن من التعاون في مجال الطاقة إضافة إلى أنبوب الغاز بين المنطقة المغاربية و أوربا.

و يعتبر مضيق جبل طارق موقع التقاء أوربا و إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي كما أنه أحد أهم الممرات على المستوى العالمي إذ تمر عبره 100 000 باخرة كل سنة، كما أنها منطقة حدودية مفصلية بين أوربا و إفريقيا إضافة إلى كونها ممرا مهما للهجرة.

لقد ساهم المركب المينائي طنجة المتوسط في إظهار البعد المتوسطي للمغرب كما أن الواجهة المتوسطية أصبحت أكثر اندماجا في التنمية بعدما كانت هذه الأخيرة لسنوات عديدة حكرا على مدن الساحل الأطلسي.

تعتبر الجهة صلة وصل بين أوربا و إفريقيا كما أنها تساهم في تدعيم اندماج المغرب في الفضاء الأورومتوسطي. فمضيق جبل طارق ثاني ممر تجاري عالمي أما ميناء طنجة المتوسط فيرتبط ب 174 ميناء و بالتالي 74 دولة من بينها 37 على المستوى الإفريقي. كما يتوفر على قدرة معالجة 7 ملايين راكب سنويا عدد منهم يستقل القطار فائق السرعة الرابط بين طنجة و الدار البيضاء في أفق امتداد هذا الخط ليصل إلى جنوب المغرب و كذلك المستوى المغاربي.

- **الوظيفة المجالية : قطاع صناعة السيارات.**

يعتبر قطاع صناعة السيارات أول قطاع من حيث حجم الصادرات سنة 2018 إذ يفوق قطاع المعادن (صادرات الفوسفاط) و ذلك ب 29 % من حجم صادرات المغرب.

إن الموقع الجغرافي المتميز للجهة إضافة إلى النجاح الذي عرفته المنصات اللوجستية الصناعية التي تستفيد من وجود المركب المينائي طنجة المتوسط ناهيك عن تواجد المؤسسات العالمية الكبرى المختصة في صناعة السيارات على مستوى طنجة و كذلك القنيطرة، كلها عوامل جعلت الجهة مؤهلة لتصبح قاعدة للتنافسية في مجال صناعة السيارات .

و عليه تبقى هذه الصناعة من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها بالجهة خاصة أن هذا القطاع يعرف انتعاشا على المستوى الدولي و ذلك ب 100 مليون سيارة كمبيعات سنويا و 110 مليون في أفق 2025. فصناعة السيارات «صنع بالمغرب» ينبغي أن تستفيد من الوضعية الدولية المناسبة و من التحفيزات المالية (صندوق الحسن الثاني،صناديق الأنظمة البيئية) و أن تتموقع على مستوى أسواق سيارات المستقبل « التنقل الأخضر».

- **الوظيفة المجالية : الخدمات اللوجستية**

تعتبر الخدمات اللوجستية المرتبطة بالموانئ من بين أهم مؤهلات الجهة و التي تمكنها من التموقع كفضاء لوجستي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الشيء الذي يفتح آفاق كبيرة على مستوى خلق فرص العمل.

و إذا كان ميناء طنجة المتوسط 1 قد أكد مكانته كأول منصة للتصدير بالمغرب، فإن افتتاح ميناء طنجة المتوسط 2 سيمكن من بلوغ المغرب المرتبة 20 على الصعيد الدولي من حيث القدرة المينائية و يضاعف ثلاث مرات حجم معالجة الحاويات المقدر حاليا ب 3 مليون حاوية بالإضافة إلى 700 ألف شاحنة.

و تعتبر الجهة مركزا لوجستيا متميزا على المستوى الوطني و الدولي و يتمحور العرض اللوجستي للجهة حول المركب المينائي طنجة المتوسط، المنطقة الحرة لطنجة و المنطقة الخاصة بصناعة السيارات لطنجة.

و ينبغي التأكيد هنا على ضرورة تعزيز الدينامية التي تعرفها الجهة بمنصة لوجستية متعددة الوظائف كميناء جاف و بالتالي تعزيز و إضفاء البعد الجهوي لهذه الإمكانات في أفق تثمين المنتوج الفلاحي المحلي و منتوجات الصناعة التقليدية.

- **الوظيفة المجالية : مجال لتنويع المنتوج السياحي**

إن الإعتماد على السياحة الشاطئية لوحدها لم يمكن من تحقيق الأهداف المنشودة من الإستراتيجية السياحية، فمن الضروري استغلال كل إمكانات الجهة المتنوعة و بالتالي تنويع المنتوج السياحي الجهوي، و عليه يمكن تثمين ثلاث منتوجات سياحية على الأقل: يتعلق المنتوج الأول بسياحة الأعمال في ارتباط بالوظيفة الصناعية و التجارية و الجامعية إضافة إلى الأنشطة المرتبطة بالموانئ. أما المنتوج الثاني فيتعلق بالرحلات البحرية السياحية الترفيهية علاقة بمحطات الموانئ المتوفرة. و يتعلق المنتوج الثالث بالسياحة البيئية الطبيعية و الثقافية و التي ستمكن من إنعاش السياحة الداخلية على طول السنة.

- **الوظيفة المجالية : التنمية الفلاحية و دعم الإقتصاد بالوسط القروي**

تتمتع الجهة بعدة مؤهلات تمكنها من تطوير الأنشطة الفلاحية (9 % من المساحات الصالحة للزراعة على المستوى الوطني، إمكانات هائلة في الموارد المائية...) و إذا كانت المنطقة المسقية اللكوس توفر إمكانات هائلة في مجال الفلاحة الصناعية و ما يتيحه

ذلك من إمكانات تطوير الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة العالية، فإن الجهة تتوفر على إمكانات أخرى لتطوير الفلاحة الإيكولوجية خاصة مع ارتفاع الطلب على منتوجات الزراعة العضوية بالأسواق الوطنية و الدولية و كذلك بالنظر للمؤهلات التي تزخر بها الجهة فيما يخص النظم الإيكولوجية الملائمة و التنوع البيئي.

تضم الجهة كذلك إمكانات هائلة فيما يخص الصيد البحري و ذلك بامتدادها على 447 كلم من السواحل و يتميز الصيد البحري بأهمية إنتاج سمك السردين ذو الجودة العالية.

بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية الغطاء الغابوي و النباتي (35 % من المجال الجهوي) و ما يوفر ذلك من أهمية المراعي، يعطي إمكانات هائلة لإستغلال و تثمين كل ما يتعلق بالرعي و الأعشاب الطبية و العطرية، كما أنه يعطي إمكانات تقليص المساحات المزروعة بالقنب الهندي و استبدالها بزراعات أخرى و بمشاريع بديلة.

- **الوظيفة المجالية : إمكانات تطوير الإقتصاد الأزرق**

تتوفر الجهة على إمكانات مهمة على مستوى الموارد البحرية و ذلك بالنظر إلى انفتاحها على واجهتين بحريتين مهمتين من جهة، و بالنظر إلى البنية التحتية المينائية المتوفرة من جهة ثانية. فتطوير الإقتصاد الأزرق بالجهة يتضمن، بالإضافة إلى الأنشطة البحرية التقليدية مثل الصيد و السياحة و أنشطة الموانئ، قطاعات جديدة منطوية على امكانات نمو مهم مثل نشاط الأحياء البحرية و السياحة الإيكولوجية و صناعة السفن و المنتجات البيولوجية.

كما يتعلق الأمر هنا بضمان التثمين الأمثل لمنتجات البحر، من خلال تطوير قطاع تربية الأحياء المائية بمراعاة متطلبات الحفاظ على البيئة و تشجيع تطوير أنظمة إيكولوجية مندمجة لبناء السفن و إصلاحها.

- **الوظيفة المجالية : إمكانات الطاقات النظيفة**

تعتبر جهة طنجة تطوان الحسيمة جهة رائدة في ميدان الطاقات المتجددة فالقدرة الإنتاجية لهذه الأخيرة تناهز 1000 ميغاواط و هي بذلك تعادل حوالي نصف القدرة المنشأة لإنتاج الطاقات المتجددة على الصعيد الوطني.

و تتوفر الجهة على 5 محطات لإنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الريحية بالإضافة إلى محطة حرارية واحدة لإنتاج الكهرباء انطلاقا من الغاز الطبيعي. كما أن أهمية التساقطات المطرية يعطي امكانات مائية مهمة و احتياطيا استراتيجيا من الموارد المائية السطحية.

- **الوظيفة المجالية : إمكانات الإقتصاد الأخضر.**

تعتبر الجهة مجالا مناسبا لتنمية الإقتصاد الأخضر كمحور بإمكانه تشجيع التنمية الإقتصادية المستدامة و تحسين ظروف عيش الساكنة و جودة محيطها البيئي. و تتوفر الجهة على امكانات هائلة في مجال الإستغلال المستدام للموارد الطبيعية. و يتعلق الأمر هنا بتشجيع الإقتصاد الإجتماعي و التضامني إضافة إلى تثمين المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية من مثيل زيت الزيتون، الفواكه الجافة، الفطريات، أجبان الماعز، السياحة القروية و الإيكولوجية و إعادة تدوير النفايات.

- **ثلاث مستويات للتأطير المجالي و الحضري.**

المستوى الأول يتعلق بمدينة طنجة التي يتجاوز إشعاعها المجال الجهوي، لذلك ينبغي دعم و تطوير وظائفها و مكانتها الإقتصادية و الإدارية في أفق أن تفرض نفسها كمدينة متروبولية على مستوى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

أما المستوى الثاني فيتعلق بالفضاء القطبي لطنجة-تطوان الذي يزخر بمؤهلات تمكنه من أن يصبح قاطرة لتنمية المناطق الشمالية و للاندماج في الفضاء الأورومتوسطي خاصة بالنظر للتقدم الذي راكمه في ميدان البنية التحتية و تمركز أنشطة رفيعة المستوى. وفي

نفس المستوى فإن مدينة الحسيمة مدعوة للعب دور محوري في الإستقطاب و التأطير الترابي لمنطقة الريف لضمان اندماج فعال في المجال الجهوي. المستوى الثالث يضم مدن الإرتكاز و التأطير الإقليمي و يتعلق الأمر بمدن العرائش، شفشاون، وزان و القصر الكبير. فينبغي تدعيم مكانة هذه المدن و الرفع من قدرتها الإستقطابية كصلة وصل بين الجهة ككل و المراكز الصاعدة و المجالات القروية.

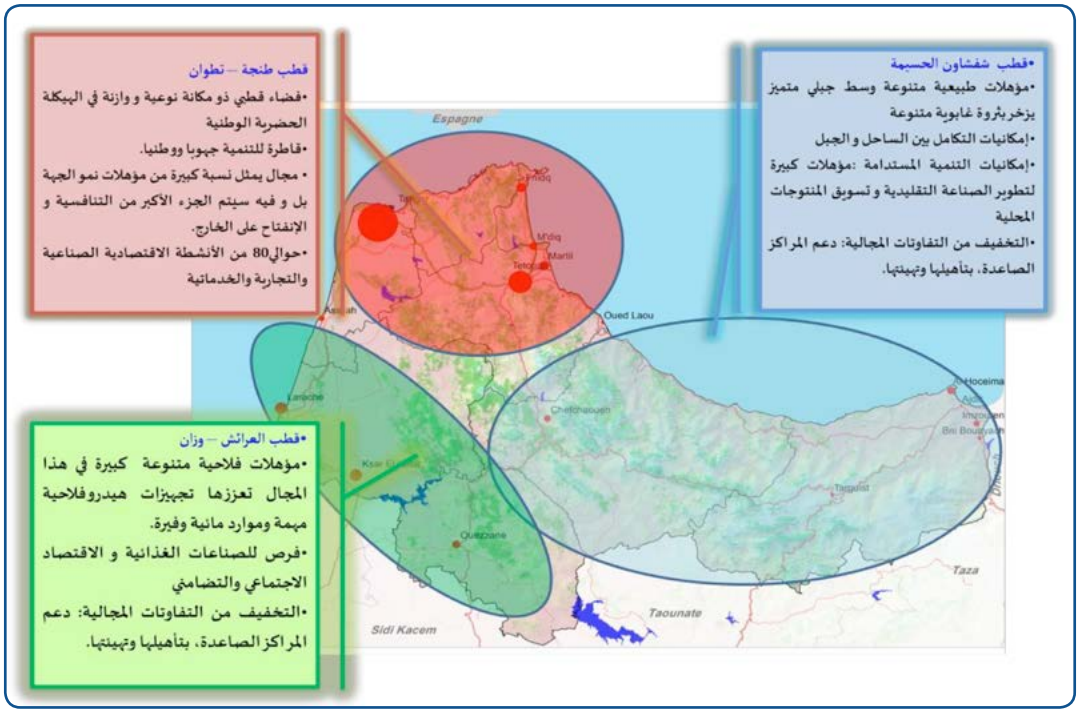

المخطط الوظيفي للجهة

2. التوجهات والاختيارات الإستراتيجية

إن أي توجه لإعداد التراب بالجهة يجب أن يكون هدفه الارتقاء بالجهة اقتصاديا، وترسيخ مكانتها ضمن شبكة التجارة العالمية. ويهدف كذلك إلى إرساء نموذج تنموي يوفر شروط الاندماج الجهوي و يعزز انفتاحها على البعد المتوسطي و العالمي ويتوخى بلوغ هدفين اثنين، هما: استثمار مؤهات الجهة وخصوصياتها، وتدارك أوجه القصور لمعالجة الفوارق المجالية.

01. استثمار إمكانات الجهة وتحسين قدرتها التنافسية وطنيا و إقليميا

على غرار بلدان أخرى، فإن المغرب يخضع بدوره إلى عدة تحولات جدرية من بين نتائجها الأساسية إبراز أهمية البعد الترابي في التنافسية الاقتصادية ومسلسل التنمية.

تعرف الجهة دينامية متسارعة وملحوظة ونموا مضطردا في مختلف المجالات الاقتصادية و في البنية التحتية. هده الدينامية يجب أن تكون مرتكزا لتحسين القدرة التنافسية وبناء «مشروع ترابي للجهة». و في هدا السياق فان الجهة مطالبة بصياغة إستراتيجية ترابية متعددة الجوانب، تنطوي على مجموعة من المبادئ، أهمها:

- الاستفادة من تموقعها و القرب من الأسواق الأوروبية، كمركز إستراتيجي للتجارة والاستثمار.
- تحسين مستوى جودة مناخ الاعمال ومبادرات الاستثمار و تطوير البنيات التحتية الرقمية)شبكات الألياف البصرية، شبكات الأنترنيت ذات الصبيب العالي، وشبكات البث الفضائي، الخ(لما لها من دور هام في هيكلة المجال الترابي، لأنها ضرورية لتمكن المواطنين و المستثمرين من الخدمات عن بعد وتعزيز تنافسية المقاولات وتشجيع جاذبية المجالات و جعل الجهة محور دولي للتجارة والاستثمار.
- اعتماد استراتيجية للتسويق الترابي، تنبني أساسا على توفير المعلومات وتثمين المؤهلات الجهوية والفرص الاستثمارية (مواكبة المشاريع، تحفيزات ضريبية، تبسيط الاجراءات والمساطر، وتوفير الوعاء العقاري، والموارد البشرية المؤهلة، وفضاءات للتنشيط االقتصادي).
- إنَّ تطوير تنافسية الجهة يقتضي استغلال الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي و مواكبَة آخر المستجدات في مجال الابتكار. و يتطلب ايضا تخطي الحدود التكنولوجية لتقديم عرض صناعي مستقبلي يستجيب للمعايير الدولية للسوق، واستباق آثار الموجات المستمرة للتقدم التكنولوجي.
- تطوير الفضاءات الحضرية لجعلها فضاء للتضامن و قادرة على رفع التحديات التنافسية المجالية التي تفرضها العولمة؛
- إدماج الاقتصاد الجهوي وطنيا و دوليا. و يتطلب دلك تبني إستراتيجية تخصص قوية و في نفس الآن تنويع للأنشطة الاقتصادية وضمان التوازن بين مختلف المجالات.
- إيجاد الحلول الملائمة لإشكالية الربط الجوي للجهة والتفكير في بناء مطار دولي يساعدها على تثمين مواردها الاقتصادية والسياحية.
- النهوض باليات «الذكاء الترابي» وتطوير استراتيجية خلق أقطاب للتنافسية على المستوى الوطني و الدولي.

02. تطوير قاعدة اقتصادية متنوعة

- يواجه القطاع الصناعي في الجهة تحديًا مزدوجًا: زيادة معدلات الاندماج المحلي و نقل و توطين التكنولوجية المناسبة وفي نفس الوقت تحفيز تنوع الصناعات و المنتجات الصناعية. و قد مكن التوجه القطاعي في تخصص الجهة في الصناعة الميكانيكية والحديدية و بالأخص قطاع السيارات. إلا انه لا بد من تنويع القاعدة الصناعية و الاقتصادية و حماية الاقتصاد المحلي من التقلبات العالمية من خلال الاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية وخلق علامات تجارية مغربية على شاكلة الاقلاع الصناعي الذي عرفته بعض بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. كما ينبغي العمل على تأهيل قطاع النسيج (40 في المائة من مناصب الشغل التي يوفرها القطاع الصناعي الوطني) عبر تعزيز تنافسيته وفرض مكانة الجهة كفاعل وليس كفضاء للمناولة.

و يستند هدا التوجه الى تنظيم القطاعات المنتجة في شاكلة منظومات إنتاج واعتبار ترابطها الوثيق مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والدولي (العولمة و السياسات التجارية).

- تقوية الجهة كمنصة مثالية لإنشاء أنشطة لوجستية تغطي أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا. فموقع الجهة القريب من الأسواق ومراكز الأعمال في المنطقة و بفضل المركب المينائي طنجة المتوسط ، يمكن الجهة ان تكون قاعدة لوجستية فعالة لجميع الأنشطة ذات القيمة المضافة من أجل التجميع والتوزيع والإمداد على المستوى الدولي. فضلا عن كونها رافعة اساسية لتنمية القطاعات الانتاجية بالجهة (صناعة السيارات، الإلكترونيات، صناعة النسيج، الصناعات الغذائية...) بالاعتماد على الخصوص على شبكة مواصلات متنوعة و سريعة.

- إغنـــاء وتعزيـــز التجارة الجهوية اســتناداً علـــى المؤهـــلات والخصوصيـــات التـــي تمثـــل قـــوة الجهـــة من خـــلال خلق فضـاءات لانعاش المجـالات التجارية. ومـن هـذا المنطلـق، يمكـن الاعتـماد عـلى الامكانـات التجاريـة حـول مدينـة سـبتة مـن اجـل تفعيـل منطقـة تجاريـة حـرة بمدينـة الفنيـدق. كـما يمكـن تعزيـز الـدور التجـاري لمدينـة القـصر الكبـير لخلـق التـوازن بـين مختلـف مكونـات الجهـة.
- عـرض مندمـج للاسـتثمار بالجهـة يشـمل العقـار الصناعـي والخدمـات الإداريـة والتقنيـة واللوجسـتية وكـدا تعبئـة الإمكانـات البشريـة وتفعيـل الطاقـات بهـدف الإدمـاج وتحقيـق مردوديـة أفضـل تـوازي المجهـودات المبذولـة. فالثـورة الصناعيـة الرابعـة التـي يقـف العـالم عـلى أعتابهـا الآن اصبحـت تعتمـد عـلى اقتصـاد المعرفـة والـذكاء الاصطناعـي.
- يحتـل القطـاع الفلاحـي مكانـة ريـاديـة في خلـق مناصـب الشـغل واهميـة قصـوى في توفـير الامـن الغـذائي بالجهـة و عـلى مسـتوى الوطـن في وضـع متسـم بالتذبـذب والتنافسـيّة وتفاقـم المخاطـر المرتبطـة بالمشـاكل العقاريـة و بنـدرة وهشاشـة المـوارد الطبيعيّـة وبالتغـيّرات المناخيّـة. يعتمـد الاطـار التوجيهـي للقطـاع عـلى عنصريـن مكملـين، اولهـما عصرنـة الفلاحـة، بمـا في دلـك انشـطة الصيـد البحـري، وجعلهـا محـركا منشـطا ومسـتداما للنمـو الاقتصـادي و ذات قيمـة مضافـة عاليـة والنهـوض بالصـادرات وتنميـة الصناعـات الغذائيـة. مـع مـا يتطلـب دلـك مـن إنتـاج المعرفـة وتثمينهـا لتجديـد الفلاحـة والصيـد البحـرى و اعتبـار العلاقـة المتينـة بـين التنميـة الفلاحيـة والتنميـة القرويـة والمحليـة والتكامـل بينهـا والتنسـيق مـع الهيـاكل المعنيـة بهـذه المجـالات. و ثانيهـما تطويـر نمـوذج فلاحـي مسـتدام مبنـي عـلى الانشـطة البيولوجيـة و الايكولوجيـة والتوجـه نحـو الاقتصـاد الأخـضر و تحسـين الجـودة وتثمـين المنتوجـات المجاليـة. بالإضافـة الى النهـوض بقطـاع الغابـات والمراعـي وتثمـين ثرواتـه الطبيعيـة والمحافظـة عـلى التنـوع البيولوجـي.
- يعتـبر قطـاع السـياحة قطاعـا واعـداً بالجهـة لكنـه لا يحظـى بالقـدر الـكافي مـن التثمـين. فـإذا كانـت السـياحة في الجهـة لا تـزال معتمـدة بشـكل أسـاسي عـلى السـياحة الشـاطئية ، فإنـه لابـد مـن بلـورة اسـتراتيجية لاسـتقطاب سـياحة نوعيـة ترتكـز عـلى سـياحة الأعـمال والمؤتمـرات، إضافـة إلى السـياحية الثقافيـة و التراثيـة، و السـياحة البيئيـة و الجبليـة.

03. محاربة الفوارق المجالية وادماج العالم القروي

ان تحقيـق ايـة تنميـة مسـتدامة قـد لا يتحقـق بـدون إدراج العـالم القـرويّ في الديناميـة الجهويـة و في ضـل اسـتمرار الفـوارق السوسـيو-اقتصاديـة والتهميـش والفقـر المتزايـد الـذي تعـاني مـن حدّتـه السـاكنة الأكـثر هشاشـة في المـدن و اطرافهـا و ايضـا الفـوارق التنمويـة القائمـة بـين العـالم الحـضري والعـالم القـرويّ.

يتعيـــن علـــى الجهـــة، فـــي ســـعيها إلـــى تعزيـــز التماســـك االجتماعـــي والـترابي، ادمـاج مجموعـة مـن التوجهـات في إعـداد رؤيتهـا الاسـتراتيجية لتنميـة المجـال:

- تقليـص الهشاشـة و الفقـر عـلى صعيـد الخدمـات الاجتماعيـة و الولـوج إلـى الحقـوق الأساسـية)التعليـم، الصحـة،...(، والحـدّ مـن مظاهـر القصـور عـلى مسـتوى مـؤشرات التنميـة البشريـة في الوسـط القـرويّ و في الاوسـاط الحضريـة الهشـة مع إعتماد ميثـاق للتعـاون الاجتماعـي بـين اقاليـم الجهـة. و ايضـا مـن خـلال توزيـع مجـالي افضـل للمشـاريع الكـبرى لفائـدة الاقاليـم الاقـل نمـوا و جاذبيـة، مـع تحسـين الربـط و الاتصـال بـين المـدن الكبـيرة و المتوسـطة و المراكـز القرويـة.
- توزيـع النتائـج الايجابيـة للديناميـة القتصاديـة و الصناعيـة بقـدر مـن التـوازن بـين مجـالات الجهـة. و يمكـن ان يتـم دلـك عـبر خلـق محـاور او ممـرات للانشـطة الصناعيـة في اطـار مـن التكامـل بـين المـدن. هـدا الخيـار، الـذي تـم اعتـماده بـين طنجـة و تطـوان، يمكـن تعميمـه عـلى صعيـد الجهـة.
- مراعـاة التحـوّلات الاجتماعيـة والديموغرافيـة والاقتصاديـة والمناخيّـة التـي تشـهدها المجـالات القرويـة مـن اجـل خلـق رؤيـة متجـدّدة ومندمجـة لتحقيـق تنميـة مسـتدامَة للعـالم القـرويّ. ولا ينبغـي أن تقتـصر هـذه الدينامـية عـلى الفلاحـة وحدهـا، بـل تسـتدعي اسـتراتيجية اقتصاديـة تتبنـى خلـق فـرص تنمويـة جديـدة مـن خـلال جميـع الأنشـطة المتصلـة بالمـوارد الطبيعيـة والـثروات القرويـة وتنصـبّ أكـثر عـلى النهـوض بالعامـل البـشري بالمـوازاة مـع التجهيـزات والبنيـات التحتيـة الأساسـية. و مـن بـين اهـم دعائـم هـدا

التوجه، تعزيز وتنويع الأنشطة الاقتصادية : الانشطة البحرية، دعم انشطة التحويل، تثمين إمكانات السياحة القروية والصناعة التقليدية، الفلاحة البيولوجية، الفرص التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الخ.

- اندماج التدخلات القطاعية في اطار مخططات جهوية لتنمية العالم القروي و المناطق الجبلية يتمّ إدراجها ضمن مخططات التنمية الجهويّة و يمكن ترجمتها على الخصوص في التصور التنموي للأقاليم طبقا لأحكام القوانين التنظيميّة للجماعات الترابية. على ان تتم عملية التفعيل عن طريق عقود - برامج بين الدولة (او مصالحها اللاممركزة) والجهة ، وذلك من خلال تعبئة تمويلات صندوق التنمية القرويّة، وصندوق التأهيل الاجتماعي.
- تسريع تنمية المراكز القروية الصاعدة ومواكبة تطورها و تحسين الربط فيما بينها وبين الأقطاب الكبرى للجهة.
- تشجيع التكامل بين الجهة والمراكز الجهوية للاستثمار والغرف المهنية و الادارات المعنية و القطاع الخاص و الابناك، من أجل النهوض بالمبادرات المحلية، وخاصة في العالم القروي، في مجال إنشاء المقاولات وإنعاش الشغل و كدلك النهوض بروح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمختلف آلياته (التعاونيات والجمعيات والتعاضديات).
- التنزيل الترابي لاليات التضامن مما سيؤدي الى اندماج الحلول المقدمة للاختلالات و الفوارق الاجتماعية، ، والنهوض بالتكامل بين أعمال مختلف المتدخلين في المجال الاجتماعي (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وصندوق التأهيل الاجتماعي للجهة، وصندوق التنمية القروية).
- تطوير اليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تشجيع احداث التجمعات ذات المنفعة العامة و ذات المنعة الاقتصادية وخلق اقطاب في بعض الانشطة (زيت الزيتون بوزان مثلا) للرفع من قيمتها المضافة و تطوير قدرات صغار الفاعلين الاقتصاديين. و تسمح هده المقاربة كذلك بمجابهة بعض الاشكالات البيئية كالتلوث الصناعي بشكل تضامني و جماعي.

04.تعزيز قدرات الأقطاب الحضرية

يتجلى التوجه في المزاوجة بين اجراءات التقليدية للتنمية الجهوية القائمة على القضاء على الفوارق و التفاوتات المجالية مع مفهوم القطبية القائم على تعزيز قدرات الأقطاب الحضرية وتأهيلها لتقوم بتنمية الهوامش و خلق الثروة. و على هذا الأساس فان التوجهات التي أتى بها المخطط الوطني لاعداد التراب الوطني فيما يخص الهيكلة الحضرية، تؤكد على أهمية مفهوم القطبية, في إطار من التراتبية, بطريقة يتم معها فصل متوازن و فعال للتجهيزات و البنيات بين المراكز الكبرى داخل نفس الجهة و تنظيم المدن في إطار شبكة حضرية. فهذه المقاربة في إعداد وتهيئة التراب ستمكن من إذكاء روح وثقافة التضامن بين مختلف الفاعلين والمؤسسات وتكثيف الجهود من أجل الاستغلال المشترك لطاقاتهم وإمكانياتهم وللتجهيزات الكبرى المتوفرة لديهم وتوحيد الفاعلين داخل مجموعات منسجمة اعتمادا على مشاريع محددة وفتح آفاق للتفكير حول استراتيجيات التنمية المشتركة.

تشهد الجهة نمو قوي للديناميكية الديموغرافية والتضخم الحضري.و تعتبر المدن الكبرى بالجهة قاطرة للنمو الاقتصادي و خاصة مدينة طنجة مع ما يصاحب دلك من تدهور البيئة وجودة الحياة و ضرورة الاستجابة لمتطلبات النمو الديموغرافي والتوسع العمراني. يستنتج من الخلاصات المستمدة من التشخيص الترابي أن الرؤية المتعلقة بالبنية الحضرية ترتكز على إنشاء مجال جهوي قطبي يعتمد على التوجهات التالية:

- تدعيم مجال جهوي مبني على شبكة ميتروبولية متعددة الأقطاب تدمج الجهة ككل في دينامية طموحة في إطار مبني على الانفتاح على العالم الخارجي والتنمية المستدامة والتضامن والتكامل بين الأقطاب المُهيكلة للأنظمة الحضرية الجهوية و ادماج المراكز القروية الصاعدة.
- تحفيز القطبين الحضريين طنجة و تطوان من أجل توحيد مؤهلاتهما وإمكانياتهما لمواجهة تنافسية المدن المغربية الكبرى.على ان يشكل مع المركب المينائي قطب للتحكم ومحرك للجهة.

- خلق التوازن بين ارتفاع النمو الديموغرافي و حجم النمو الاقتصادي بأقطاب الجهة. و ذلك من خلال تقوية و تنويع النمو الاقتصادي و الاعتماد على قاعدة اقتصادية متعددة الوظائف تشمل الأرضيات الصناعية و الخدماتية و العلمية والمعرفية، إلخ.
- إن تأهيل المدن يتطلب أيضا ربط السياسة الحضرية بالسياسة الجهوية. و ذلك إرساء إطار مرجعي في ميدان التهيئة والتخطيط لإرساء سياسة حضرية مندمجة وفق رؤية تحقق الانسجام و التكامل بين اليات التخطيط الترابي الاستراتيجي و التخطيط العمراني على اساس التراتبية بين توجهات إعداد التراب (التصميم الوطني و التصميم الجهوي لإعداد التراب والتصميم التنظيمي الوظيفي والتهيئة) وبين التدابير العمرانية الالزامية في التصاميم المديرية للتهيئة و كذا تصاميم التهيئة.
- و في هذا الصدد يمكن اقتراح تصميم للتنظيم الوظيفي والتهيئة للفضاء الميتروبوليتي طنجة –تطوان. هذا التصميم الذي يشكل أحد التوجهات الأساسية التي اقترحها التصميم الوطني لإعداد التراب فيما يخص القضايا والإشكاليات الحضرية، يعتبر أداة تمفصل بين التعمير من خلال «التصميم المديري للتهيئة الحضرية» و«التصميم الجهوي لإعداد التراب».

05. تنمية جهوية و متطلبات الاستدامة

يتعين على الفاعلين في المجال الجهوي التوفيق بين متطلبات تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية والحيلولة دون استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث عناصرها بمختلف الملوثات السائلة والصلبة والغازية والحفاظ على جودة الأوساط الطبيعية وصحة وسلامة الساكنة. ولهذه الغاية، ينبغي الاستفادة من التصميم الجهوي لإعداد التراب من اجل اقرار و تملك توصيات لفائدة التنمية المستدامة وما يقتضي ذلك من تشاور و تحاور بين الفاعلين و والبحث عن الإنسجام والإندماج في البرامج والسياسات . و لعل من أهمها:

- وضع استراتيجية جهوية لتدبير الاوساط البيئية الهشة (الساحل، مناطق التنوع البيئي و الإيكولوجي الجبل، المجال الغابوي و الموارد المائية). وبالإضافة إلى ذلك يتعين الاخذ بعين الاعتبار اشكالية التأقلم مع التغيرات المناخية و المخاطر الطبيعية و النجاعة الطاقية. و في هذا الصدد يتعين على التصميم الجهوي لاعداد التراب ان يضمن الانسجام و التكامل بين جميع المخططات الجهوية السالفة الذكر.
- الاستثمار في مجالات الاقتصاد الاخضر و الاقتصاد الدائري و الاهتمام بالتنمية البيئية وبالمهن الجديدة المرتبطة بها (الطاقة المتجددة الريحية، وتدوير النفايات ، و دعم الأنشطة والمنتوجات التي تثمن المنتوج المحلي).
- اعتبار التراث أداة للنمو الإقتصادي و السياحي على الخصوص. فالمدن التقليدية تشكل خزانا للمبادرات الاقتصادية والمهارات مع ضرورة إعادة الإعتبار للنسيج العمراني القديم.
- ضمان الانتقال الى بيئة حضرية مستدامة من خلال اعتماد المعايير البيئية في وثائق التعمير، محاربة التوسع العمراني المفرط ،محاربة مظاهر الهشاشة، تنفيد رؤية للحركية وتشجيع النقل العمومي، تحسين النجاعة الطاقية للمباني، تثمين الغاباتِ و المنتزهات الحضريةِ والفلاحةِ الحضرية، التدبير الرقمي للوصول للمدينة الذكية.
- تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب لجميع المجالات الجهوية و خصوصا المناطق الاكثر تضررا كوزان و شفشاون.
- و في المحصلة، الانخراط في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع ربطها مع اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في خطة 2030. و يلتقي هذا التوجه ايضا مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية التي اوصت بإرساء مدينة مستدامة وتنافسية، تضطلع بدور محرك للنمو وتضمن التماسك الاجتماعي وتحرص على الاقتصاد في استهلاك الموارد.

06.حكامة جهوية من أجل تنزيل ناجح للمشروع الجهوي

ان تنزيل الجهوية المتقدمة لن يكون الا متدرجا و في اطار رؤية على المدى المتوسط و البعيد. و من هدا المنطلق لا بد من ايلاء اول تصميم جهوي لإعداد التراب اكبر قدر من الاهتمام سواء من خلال مسار و طريقة انجازه و ايضا من خلال توجهاته التي يجب ان تكون حاسمة وعملية و ذات مصداقية. و ما يتطلب دلك من مقاربة تشاركية و انخراط مجموع الفاعلين و المتدخلين واستيعابهم الجيد لأهداف المشروع الجهوي وتملكهم مبادئه وإدراكهم لنتائجه، فهذا الانخراط يشكل تحديا كبيرا وعاملا أساسيا في إنجاح كل مراحل اعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب.

ومن الافيد في هذا الصدد اطلاق حوار جهوي حول بعض الاشكالات التي تكتسي صبغة عرضانية و تندرج في مجالات التدخل المشتركة بين الدولة و الجهات. و في هذا الباب، يمكن ان يشكل موضوعي التنمية القروية و الجبل، منطلقا و ارضية مناسبة لفترة انتقالية تحظى خلالها الجهة بالمواكبة لتنتقل بعد ذلك تدريجيا إلى مستويات متقدمة في درب التنزيل الامثل لآليات الحكامة الترابية . و تجدر الاشارة في هذا الصدد الى ضرورة استثمار الفرص المتاحة للآليات الجديدة التي أرستها الدولة دعما لورش الجهوية المتقدمة، لاسيما ميثاق "اللاتركيز الإداري" وكذا المنظومة الجديدة للاستثمار على الصعيد الجهوي.

و علاوة على ذلك يمكن لقطاع اعداد التراب الوطني الاضطلاع بمهمة المواكبة و التنشيط نظرا لما راكمه من تجارب في هدا الصدد ولدوره الافقي.

VI. خلاصة عامة

بالنظر إلى أن الجهة تمثل المستوى الترابي الأكثر ملائمة للتعامل مع قضايا إعداد التراب، فقد أنيط بها، النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة من خلال السهر على تطبيق برامج للتنمية وإعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وبرنامج التنمية الجهوية.

يشكل هذا التقرير « الإطار المرجعي للسياسة العامة لإعداد التراب على صعيد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة « الذي تضعه وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة رهن إشارة مجلس الجهة لمواكبته في إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب. و يتعلق الأمر بوتيقة ذات أهمية استراتيجية واستشرافية بالنسبة إلى مستقبل الجهة، وتتطلب تشاورا واسعا مع كل الفاعلين الجهويين ومعرفة عميقة بالجهة و بمؤهالتها وتحدياتها.

تعرف جهة طنجة تطوان الحسيمة ، التي تتوفر على مؤهلات تاريخية طبيعية وبنيوية مميزة ، دينامية متسارعة وملحوظة ونموا مضطردا في مختلف المجالات الاقتصادية. و يتجلى دلك من خلال ما رصدت لها من استثمارات ضخمة خلال العقدين الأخيرين، في إطار برامج تنموية مندمجة همت عدة محاور من بنيات تحتية، و مجالات التنمية البشرية والاجتماعية و القطاعات الإنتاجية والمشاريع البيئية و الطاقية. فقد مكنت التغيرات العميقة التي أحدثها ميناء طنجة المتوسط من استقطاب استثمارات ضخمة وظهور دينامية ايجابية في التنمية الاقتصادية وهو ما مكن الجهة من تحقيق قفزة نوعية جعلتها تتموقع في المرتبة الثالثة بعد أن كانت الخامسة على الصعيد الوطني، بنسبة 10 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت في وقت قياسي أول قطب في صناعة السيارات وثاني قطب صناعي بالمملكة، والجهة التي تسجل أعلى نسبة نمو على الصعيد الوطني على مستوى مؤشر التنمية البشرية.

لكن في المقابل، تعرف الجهة مجموعة من الاشكالات تتجلى اساسا في وجود تفاوتات كبيرة بين الأقاليم وبين الحواضر و القرى، و نمو ديموغرافي غير متوازن و ضغط على المدن، حيث ان المجال الحضري الذي يشكل حوالي 5 في المائة من مجموع المساحة، يستقبل اكثر من 60 في المائة من إجمالي عدد السكان. و في سياق متصل،و قياسا إلى أهداف الألفية للتنمية تكشف المؤشرات التي اعتمدها تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول التنمية الاجتماعية، أن الجهة حققت مجموعة من المنجزات مقارنة بالماضي، ولكن ما زال يتعين عليها بذل مزيد من الجهود لتدارك الخصاص في هذا المجال، والحد من الفوارق االجتماعية، والرفع من المستوى المتدني لعيش شريحة واسعة من الساكنة، وخاصة في العالم القروي و هوامش المدن. كلها اولويات تندرج ضمن هدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في إطار استراتيجية مندمجة ومنسجمة مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية لإعداد التراب ومتناسبة مع المؤهلات والخصوصيات الجهوية. و مما لا شك فيه، فان إعداد التصميم الجهوي إلعداد التراب يتيح للجهة فرصة ثمينة لتحقيق هدف الاندماج بين السياسات العمومية بطريقة قبلية وفق مبادئ التخطيط التصاعدي، والنقاش التشاركي، وتجسيد المقاربة الترابية.

المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والاسكان وسياسة المدينة

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير

المفتشية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة، الحي الإداري زنقة ابن تومرت طنجة

الهاتف : 22 00 94 39 05 / الفاكس : 00 00 00 00 00